



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة
دراسة حالة: دولتي ماليزيا و السودان (2000-2017)

تحت إشراف الأستاذين:

د. بن عمر الأخضر

د. محيريق عدنان

إعداد الطلبة:

• ذياب خالد

• تواتي إبراهيم كريم

• التجاني عبد الله

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر صنف " ب "	جديدي روضة
ممتحنا	أستاذ محاضر صنف " أ "	محيريق فوزي
مشرف	أستاذ محاضر صنف " ب "	بن عمر الأخضر
مساعد مشرف	أستاذ محاضر صنف " أ "	محيريق عدنان

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنني مرأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا

لكان أحسن ،

ولو نريد لكان يستحسن ،

ولو قدم هذا لكان أفضل ،

ولو ترك هذا لكان أجمل ،

وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

* عماد الدين الأصفهاني *

شكر و عرفان

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى
الأستاذين الفاضلين المشرفين "الدكتور بن عمر الأخضر و الدكتور محيريق عدنان " اللذان
مدا من منابع علمها بالكثير، واللذان ما توانا يوماً عن مد يد المساعدة لنا،
وَأدعوا الله تعالى أن يطول في عمرهما ليبقا نبراساً متألئفاً في نور العلم والعلماء.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء
في قراءة مذكرتنا المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.
وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون في مسيرتنا العلمية.

ذياب خالد + تواتي إبراهيم كريم + التجاني عبد الله



الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي ثمرة هذا العمل لروح العزيزة الغالية والدتي الكريمة رحمة الله عليها و لروح أختي العزيزة طيب الله ثراها

ولوالدي العزيز أطل الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية

ولشريكة الحياة و الزوجة الغالية و أبنائي الأعزاء ميرال و مروان

ولجميع الاخوة و الاصدقاء...

إلى كل هؤلاء نتقدم بهذا الجهد المتواضع.

تواقي إبراهيم حريم



الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي هذا العمل المتواضع الى والديا الكريمين حظهما الله ورعاهما

الى اخوتي واخواتي كل باسمه....

الى كل الاساتذة والزملاء بجامعة الشهيد حمة لخضر .

إلى كل هؤلاء نتقدم بهذا الجهد المتواضع.

التجاني محمد الله



الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

أهدي هذا العمل المتواضع الى روعي والديا طيب الله ثراهما

الى إخوتي عبد الرحمن، ياسين، طارق

الى أخوتي منيرة، أمال، هدى ، والى كل اساتذتي وزملائي في الدفعة كل باسمه

إلى كل هؤلاء نتقدم بهذا الجهد المتواضع.

خالد خالد

- الملخص -

الملخص:

تناولت هاته الدراسة عرض الحلول لمشكلة العجز الموازي من منظور الاقتصاد الاسلامي، حيث أبرزت هذه الدراسة أهمية وفعالية أدوات التمويل الاسلامي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بواسطة الصكوك الاسلامية، فركزت الدراسة على عرض أهم تجربتين رائدتين في المالية الاسلامية وذلك من خلال مختلف أنواع الصكوك الاسلامية الصادرة والموجهة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من دولتي ماليزيا والسودان، ثم التركيز على عرض العجز الموازي للفترة 2000-2017 لكل منهما وعرض نسبة تمويل الصكوك الاسلامية لتمويل العجز الموازي حتى نعرف مدى كفاءتها وفعاليتها في تمويل العجز، ثم تطرقنا الى مدى استفادة من هاتين التجربتين الناجحتين وافاق تطبيقهما في الجزائر وتوضيح أهم العراقيل التي تواجه سبيل تفعيلها واقتراح الحلول اللازمة لإنجاحها

الكلمات المفتاحية: الصكوك الاسلامية، تجربة ماليزيا، تجربة السودان، الجزائر.

Résumé:

Cette étude a mis en évidence l'importance et l'efficacité des outils de financement islamiques dans le financement du déficit budgétaire de l'État à travers le sukuk islamique, en présentant les deux expériences les plus importantes de la finance islamique à travers différents types de sukuk islamiques. Ce qui vise à financer le développement économique et social en Malaisie et au Soudan, puis se concentrer sur la présentation du déficit budgétaire pour la période 2000-2017 et la proportion de financement du sukuk islamique pour financer le déficit budgétaire afin que nous sachions à quel point il est efficient. Financer le déficit, puis nous avons eu affaire dans la mesure de bénéficier de ces expériences et perspectives Alnajehtin appliquées en Algérie et de clarifier les plus importants obstacles auxquels se heurtent la voie activée et proposer des solutions nécessaires à la réussite

Mots-clés: sukuk islamiques, Example Malzia, Example soudanaise, Algérie.

Summary:

This study highlighted the importance and effectiveness of Islamic financing tools in financing the state budget deficit through Islamic sukuk. The study focused on presenting the two most important experiences in Islamic finance through various types of Islamic sukuk. Which aims to finance the economic and social development in both Malaysia and Sudan, and then focus on the presentation of the budget deficit for the period 2000-2017 each, and offer the proportion of financing the Islamic sukuk to finance the budget deficit so that we know how efficient and effective it is. Finance the deficit, then we dealt with to the extent of benefit from these experiences and prospects Alnajehtin applied in Algeria and to clarify the most important obstacles facing the way activated and propose solutions necessary for success

Keywords: Islamic sukuk, Malzia Example, Sudan Example, Algeria.

- الفهارس -

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
III-I	فهرس المحتويات
I V	فهرس الأشكال
V	فهرس الجداول
أ- ز	المقدمة
الفصل الأول: الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية
03	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية
03	الفرع الأول: الصكوك في اللغة والاصطلاح الفقهي
04	المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية
05	المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية
05	الفرع الأول: الصكوك القابلة للتداول
06	الفرع الثاني: الصكوك الغير القابلة للتداول
08	المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية
09	المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه
09	المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة
09	الفرع الأول: المنظور المالي والمحاسبي
09	الفرع الثاني: المنظور الاقتصادي والاجتماعي
09	المطلب الثاني: أنواع عجز الميزانية العامة
09	الفرع الأول : العجز الجاري
10	الفرع الثاني: العجز الأساسي

10	الفرع الثالث: العجز التشغيلي
10	الفرع الرابع: العجز الهيكلي
10	الفرع الخامس: العجز الشامل
11	المطلب الثالث: أسباب عجز الميزانية العامة
11	الفرع الأول: عوامل التزايد في معدلات نمو النفقات العامة
11	الفرع الثاني: العوامل المؤدية الى تقليص حجم الإيرادات العامة
12	المطلب الرابع: آثار سياسة العجز في الميزانية العامة
12	الفرع الأول: الآثار الإيجابية
13	الفرع الثاني: الآثار السلبية
14	المبحث الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية
14	المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في النظام المالي التقليدي
14	الفرع الأول: علاج العجز عن طريق الإيرادات العامة
17	الفرع الثاني: علاج العجز عن طريق السياسة الإنفاقية
19	المطلب الثاني: البدائل الشرعية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
19	الفرع الأول: الوقف وأثره في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة
24	الفرع الثاني: الزكاة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
26	الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي ودوره في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
27	الفرع الرابع: الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
31	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة
33	تمهيد
34	المبحث الأول: عرض تجربة ماليزيا
34	المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي
35	المطلب الثاني: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا
36	المطلب الثالث: دور الصكوك في تمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا
37	المطلب الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة
37	الفرع الأول: تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2004 – 2014

38	الفرع الثاني: الانفاق الحكومي في ماليزيا
38	الفرع الثالث: قيم الفوائض والعجز لموازنة ماليزيا
39	الفرع الرابع: دور ماليزيا في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة
40	المبحث الثاني: عرض التجربة السودانية
40	المطلب الرابع: آلية ومتطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في السودان
40	الفرع الأول: إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة
40	الفرع الثاني: أنواع الصكوك الحكومية السودانية و آلية عملها
42	الفرع الثاني: دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان
46	المبحث الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد على الصكوك الإسلامية
46	المطلب الأول: تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة 2000 – جوان 2017
48	المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كأداة لتمويل العجز في الموازنة
48	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد
49	الفرع الثاني: أهم التعديلات التي أدخلت على الصندوق
50	الفرع الثالث: دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة والخزينة العمومية
54	المطلب الثالث: تحديات وآليات استخدام الجزائر للصكوك الاسلامية كبديل لتمويل العجز في الموازنة العامة
54	الفرع الأول: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الوطني الجزائري
55	الفرع الثاني: تحديات و معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر
58	الفرع الثالث: متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر
60	خلاصة الفصل الثاني
62 - 65	الخاتمة
67 - 70	قائمة المراجع والمصادر

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج تنظيم عملية صكوك المراجعة بيع الأصول للمستثمرين بثمان المبيع نقداً	7
2	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة 2001 - 2015	35
3	قيمة إصدارات الصكوك الماليزية الممولة للقطاعات الاقتصادية جانفي 1996 سبتمبر 2012	36
4	عدد إصدارات الصكوك الماليزية حسب كل قطاع جانفي 1996 الى سبتمبر 2012	37
5	تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2004 - 2014	37
6	تطور الانفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة 2005 - 2014	38
7	قيمة الموازنة لدولة ماليزيا	39
8	مساهمة شهامة وصرح في التمويل الداخلي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014	46
9	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2000 إلى نهاية جوان 2017	47
10	تمويل عجز الخزينة عن طريق صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006 - جوان 2017	53
11	مقترح للهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر	59

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار و مدة الاستحقاق	34
2	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015	35
3	القطاعات الاقتصادية الممولة بإصدار الصكوك في ماليزيا خلال الفترة من جانفي 1996 الى سبتمبر 2012	36
4	أنواع الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها	41
5	عجز الموازنة العامة للسودان خلال الفترة 2000 – 2005	43
6	عجز الموازنة العامة للسودان خلال الفترة 2006 – 2014	43
7	مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة 2009 – 2014	45
8	تطور رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000 – 2017	46
9	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 – جوان 2017	50
10	تمويل عجز الخزينة عن طريق صندوق ضبط الموارد خلال الفترة من 2000 – جوان 2017	52

- المقدمة العامة -

المقدمة

1. تمهيد:

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة هامة من أدوات السياسة المالية و التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها التنموية، لكن مع تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ازدادت أعباء الدولة، وازداد معها حجم الإنفاق العام بدرجة تفوق وتيرة نمو الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي في الأخير إلى ظهور عجز ميزانية الدولة.

حيث أصبح بذلك عجز الموازنة ظاهرة عامة في الاقتصاد العربي، وذلك بسبب التدهور المتواصل في الإيرادات النفطية، واستمرار معدلات النمو العالية في الإنفاق الحكومي أدى الى بروز عجز الموازنة في البلدان النفطية. وفي إطار هذا الاشكال المتواصل فقد ظهرت عدة اليات وصيغ تمويلية حديثة تعتبر كآلية و كبديل للحلول التقليدية في معالجة عجز الميزانية العامة، ومن أبرز هذه الصيغ التمويلية هي صيغ التمويل الشرعي أي الموافقة للشريعة الإسلامية والمتمثلة في الصكوك الإسلامية، وتعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية، والتي استطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويل مستمدة من روح الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية المتنوعة وخصوصا الضخمة منها، ولقد أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحا كبيرا في بعض الدول على غرار ماليزيا والسودان واللتين استطاعتا أن تعلن من الصكوك بدائل شرعية فعالة تغطي احتياجاتهما التمويلية لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، فضلا عن مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تم استحداث عدة أنواع صيغ من الصكوك الإسلامية موجهة خصيصا لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2. المشكلة الرئيسية:

- كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة؟

وحتى تسهل الاجابة على الاشكالية المطروحة وبهدف الاحاطة بأهم الجوانب فيها، قسمنا المشكلة الى المشكلات الفرعية التالية

3. الأسئلة الفرعية:

- ① ماهي الصكوك الإسلامية؟ وماهي أهميتها؟
- ② ما هي مسببات العجز في الموازنة العامة للدولة؟ وكيف يتم تمويل العجز بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية؟
- ③ هل يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون البديل الأنسب في تمويل عجز الموازنة العامة وذلك في كل من دولتي ماليزيا والسودان؟
- ④ ما هي أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة بالجزائر؟

4. فرضيات البحث :

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نصيغ الفرضيات الآتية:

- ① الصكوك الإسلامية واحدة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية، والتي استطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويل مستمدة من روح الشريعة الإسلامية؛
- ② يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة، بسبب مدى التفاوت بين جانبي النفقات والايادات العامة، كما يتم تمويل العجز في الاقتصاد الوضعي عن طريق الايرادات العامة أو عن طريق السياسة الإنفاقية أما بالنسبة الى تمويل العجز عن طريق الاقتصاد الاسلامي فيتم عن طريق (الوقف، الزكاة، التكافل الاجتماعي، الصكوك الاسلامية)؛
- ③ أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحا كبيرا في بعض الدول على غرار ماليزيا والسودان واللتين استطاعتا أن تجعلان من الصكوك بدائل شرعية تغطي احتياجاتهما التمويلية لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، فقد حققنا قفزة كبيرة في تطبيق هاته الصيغ التمويلية الاسلامية وحققنا نجاحا باهرا يحتذى به؛
- ④ تعد البيئة القانونية والمنظومة المصرفية من أهم العوائق والعراقيل التي تواجه تفعيل وتطبيق مختلف أنواع صيغ الصكوك الاسلامية ضمن المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر.

5. أسباب اختيار الموضوع:

أول ما يواجه الباحث قبل القيام بالبحث العلمي هو عملية اختيار موضوع البحث واختيارنا لهذا الموضوع لم يكن من العدم وإنما نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية، نسردها فيما يلي:

كما الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي عموماً، فناعة منا بأهمية الاستراتيجية ولتقاطعه مع مجال التخصص؛

كما جرى العمل في كليتنا أن يقترح السادة الأساتذة المؤطرون، مواضيع مقترحة في التخصص، وكنا نأمل أن يقترح موضوع في الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم وقع اختيارنا على هذا الموضوع؛

كما فناعتنا بأهمية تسليط الضوء على مواضيع تتعلق بالصناعة المالية الإسلامية كضرورة ملحة في الجزائر التي لا تزال بعيدة عن الركب العالمي في هذا المجال؛

كما معرفة ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تضيفها هاته الصكوك الإسلامية للاقتصاد الوطني الجزائري.

6. أهداف الدراسة وأهميتها:

① أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمحاولة تحقيق الأهداف التالية:

كما إبراز أهمية الصكوك الإسلامية على المستوى التنموي الاقتصادي والاجتماعي؛

كما إظهار الدور الفعال للصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛

كما التعرف على واقع التجارب الناجحة في مجال تطبيق هاته الصكوك من خلال تجربي ماليزيا و السودان؛

كما محاولة اقتراح الآليات والطرق لإنجاح تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر.

② أهمية الدراسة: تنبع أهمية هاته الدراسة من الاعتبارات التالية:

كما التغيرات التي شهدتها المنظومة المصرفية العالمية، وبروز الصناعة المالية الإسلامية كأحد البدائل التمويلية الهامة؛

كما حاجة الجزائر للاستفادة من دروس تجارب ناجحة في التمويل الإسلامي؛

كما الإدراك بأهمية الصناعة المالية الإسلامية كأحد الحلول للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، وحاجتها للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وذلك بالبحث عن مدخرات جديدة تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة.

7. الإطار الزمني والمكاني:

مكانيًا؛ تركزت الدراسة حول عرض تجربي ماليزيا والسودان باعتبارهما تجريتين رائدتين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، أما زمنيًا؛ فكان مجال الدراسة في الفترة ما بين 2000-2015 بالنسبة لعرض واقع الصكوك الإسلامية في كل من ماليزيا والسودان وكذلك واقع العجز الموازي لكل منهما، والفترة ما بين 2000-2017 بالنسبة لعرض العجز الموازي لحالة الجزائر وكذلك تمويل صندوق ضبط الموارد.

8. المنهج المستخدم:

تبعاً للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

① **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وقد برز في كثير من أجزاء المذكرة، بحجة أننا ملزمون بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، خاصة منه مثلاً "الإطار النظري" من خلال ما تعلق الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة، والجانب التطبيقي من خلال ما تعلق فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

② **منهج دراسة الحالة:** حتى يكون هناك جانب تطبيقي للدراسة ولا تبقي مجرد وصف نظري، استخدمنا هذا المنهج في عرض تجربتي ماليزيا والسودان لتوضيح ما مدى كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك ما مدى قدرة استفادة الجزائر من هاتين التجربتين وفاق تطبيقها في الجزائر.

9. صعوبات البحث:

تواجه عملية الإنجاز والإنشاء - لاسيما البحثية منها - مصاعب عدة وتتنوع بتنوع وتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث وتتمثل هاته الصعوبات في:

① **صعوبات تقنية:** وتعود إلى قلة المراجع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي وخصوصاً على الصكوك الإسلامية في المكتبة المركزية بالمعهد ولاختلاف المذاهب والآراء والاجتهادات الفقهية في كثير من الأمور مما يصعب علينا فهم أحكام التعامل بالصكوك الإسلامية بوضوح.

② **صعوبات عملية:** وتعود لتزامن الدراسة مع البحث وقصر مدة إعداد الرسالة، مما استوجب علينا أن نقتصر في دراستنا على بعض تجربتين فقط دون التوسع أكثر وعرض باقي التجارب الأخرى في هذا المجال.

10. الدراسات السابقة:

من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي أنه يعتمد على الجهود السابقة فيما يصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين، كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والتراث العلمي السابق، ولقد تمت دراسة موضوع " دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة "، من خلال دراسات وأبحاث سابقة تناولت مشكلة عجز الميزانية العامة، والطرق التي يتم بها تمويل هذا العجز، ومن بين هذه الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا نجد مايلي:

① أطروحة دكتوراه ل غالمي زهيرة بعنوان: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية

والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية- (2017): تعد هذه الأطروحة كأحدث البحوث الحديثة في الجامعة الجزائرية تناقش تمويل عجز الميزانية العامة من منظور اقتصاد اسلامي، حيث قامت الباحثة بعرض المفاهيم العامة حول الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، وكذلك عرض إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي بشكل تفصيلي وشامل، ثم تطرقت الى عرض أهم البدائل الشرعية في تمويل عجز الميزانية العامة وذلك من خلال عرض تجارب ناجحة، وقد توصلت الباحثة الى عدة نتائج من أبرزها:

كما اتجه العجز في الموازنة العامة في البلدان النامية ومنها الإسلامية نحو التفاقم أمر يعكس اختلالا هيكليا في اقتصادها، وتزامن ذلك مع ظهور أزمة التنمية في هذه البلاد من ناحية واقتترانه بالصدمات الخارجية الكثيرة التي

تلفتها هذه البلدان نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته؛

كما تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي الى الاستغناء عن الاساليب التقليدية الربوية والتضخمية وتعويضها بأساليب شرعية كفيلة بتغطية العجز وتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية؛

كما تسهم البدائل الإسلامية بشكل فعال في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومن بين هذه البدائل الزكاة

والوقف والتكافل الاجتماعي ذلك أن جميع المشكلات الاقتصادية تؤدي بشكل مباشر الى كل من الفقر والتخلف وما ينبثق عنهما من البطالة وكثير من المشكلات الاجتماعية.

② أطروحة دكتوراه ل صبرينة كردودي بعنوان: ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة

في الاقتصاد الإسلامي، جامعة بسكرة 2014. عالجت هذه الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، وكذا أهم الموارد المالية الكافية لتغطية هذا الإنفاق، كذلك التطرق لدراسة الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، كما تم تناول المفاهيم المتعلقة بالعجز المالي الحكومي، وكذا تقديم أساليب لتمويل العجز المالي لكن من وجهة النظر الإسلامية، وأخيرا تم تناول فكرة ترشيد الإنفاق العام كسياسة اقتصادية إسلامية، من حيث مدى تطابق فكرة ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي مع فكرة ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد المعاصر، ومدى إمكانية الاعتماد على عملية ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، كأساس لعلاج متكامل لعجز الموازنة العامة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

كما إن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة؛

كهي وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه، ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، وخاصة قاعدة إتباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية؛

كهي إصرار الفقهاء المسلمين على إقامة دراسات الجدوى من منظور اجتماعي شامل لكل المشروعات التي يراد الإنفاق عليها من قبل الدولة، وتوضيح المضار المترتبة على السفه في الإنفاق العام، كما وضع ذلك ابن خلدون والمقرئزي والأسدي وغيرهم.

③ دراسة ل حفوطة الأمير عبد القادر وحسام غرداين بعنوان واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و

آفاق تطبيقها في الجزائر- تجرئتي السودان و ماليزيا-، مداخلة مقدمة الى ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، صفاقس تونس يومي 27 و28 أبريل 2016، جاءت هذه الدراسة مبرزة واقع وتطور استخدام الصكوك الإسلامية في كل من السودان وماليزيا للفترة من 2000-2014 حيث قاما الباحثان بعرض تحليل ومعطيات المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية بجميع أنواعها وتقييمها من منظور الكفاءة الاقتصادية كما تطرقا في هذا البحث إلى دراسة واقع صناعة الصكوك الإسلامية ومدى تطورها في الأسواق المالية العالمية مع التركيز على التجربتين الناجحتين في هذا المجال المتمثلتين في تجرئتي السودان وماليزيا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم وحجم التطور الذي وصلت إليه، من خلال دراسة تجرئتي كل من السودان وماليزيا، ومن تم دراسة إمكانية تطبيق فكرة صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر كأحد الحلول لتمويل العجز الموازي في ظل تراجع أسعار النفط، ومدى إمكانية الاستفادة منهما في السوق المالية الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج متمثلة في:

كهي لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نمو كبير و متسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية؛

كهي حققت التجربة السودانية نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، وكون النظام المالي السوداني يعمل بالكلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية جعلها تنبؤا مكانة مهمة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية؛

كهي كانت ومازالت التجربة الماليزية التجربة الأولى والرائدة والمرجعية في إصدار الصكوك الإسلامية والدليل على ذلك تربعها على عرش إصدار الصكوك الإسلامية بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإصدارات العالمية والمحلية مجتمعة؛

كهي يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلد.

④ مقال منشور ل شرياق رفيق بعنوان: معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية- مع الإشارة للتجربة السودانية- ، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017: حيث قام الباحث بإبراز الدور التنموي الاقتصادي للصكوك الإسلامية ومدى كفاءتها وذلك من خلال عرض تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الإسلامية مع التركيز على الصكوك الصادرة والموجهة الى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة من أبرزها:

✓ الصكوك الإسلامية وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، وكذا مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر؛

✓ للسودان تجربة رائدة في مجال إصدار الصكوك الحكومية بغرض توفير الموارد لتغطية الاحتياجات الرسمية؛

✓ ساهمت الصكوك الإسلامية في السودان في سد فجوة الموارد الداخلية، كما وفرت أدوات متنوعة للسياسة النقدية يعتمد عليها البنك المركزي لإدارة السيولة داخل الاقتصاد.

11 . محتويات البحث:

بغية الوصول الى الاجابة على الاشكالية المطروحة، قسمنا محتوى الرسالة الى فصلين مركزيين يتخللهما عدة عناصر رئيسية ونقاط فرعية، حيث جاء **الفصل الأول** تحت عنوان الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة، والذي اندرج تحته مبحثين؛ **المبحث الأول** موسوم ب الإطار النظري للصكوك الإسلامية، أما **المبحث الثاني** تناول عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه؛ و **المبحث الثالث** تمحور حول تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية.

أما **الفصل الثاني** فخصصنا للدراسة التطبيقية، حيث قمنا بترجمة الجانب النظري الى جانب تطبيقي وعمل وذلك من خلال عرض تجربة ماليزيا في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الصكوك الإسلامية **كمبحث أول**؛ ثم عرضنا تجربة السودان في استخدام الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة **كمبحث ثاني**؛ وأخيرا ختمنا فصلنا الثاني ب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد على الصكوك الإسلامية **كمبحث ثالث**.

الفصل الأول

الأطراف النظرية

للكوك الإسلامية

ومؤيد عجز الموازنة العامة

الفصل الأول:

الأطر النظرية للصكوك الإسلامية

وتمويل عجز الموازنة العامة

ملخص:

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة هامة من أدوات السياسة الميزانية و التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها التنموية، لكن مع تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ازدادت أعباء الدولة، وازداد معها حجم الإنفاق العام بدرجة تفوق وتيرة نمو الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي في الأخير إلى ظهور عجز ميزانية الدولة، حيث تعتمد كل الدول وسائل تقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة تتمثل في الضرائب والقروض وغيرها، وفي ظل زيادة ظاهرة عجز الموازنة العامة وضعف الأساليب التقليدية في تمويله لجأت إلى البحث عن بدائل تمويلية أكثر فعالية، ومن بين هاته الأساليب صيغ التمويل الاسلامي (الصكوك الإسلامية) وفي هذا الإطار حاولنا في الفصل الأول عرض الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة. كما وسم هذا الفصل، فكانت مباحثه كالآتي:

المبحث الأول : الإطار النظري للصكوك الإسلامية؛

المبحث الثاني : عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه؛

المبحث الثالث : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية

والبدائل الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الصكوك الإسلامية في المطلب الأول، ثم ذكر خصائص الصكوك الإسلامية في المطلب الثاني، وأنواع الصكوك الإسلامية مطلب ثالث، ثم في الأخير الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: الصكوك في اللغة والاصطلاح الفقهي

أولاً- الصكوك لغة: جمع "صك"، و صكه بمعنى ضربه.⁽¹⁾

و أصل كلمة "الصك" هي "جك" أي "كتاب"، و هي كلمة فارسية معربة.

و من معاني "الصك" أنه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك و نحوه.

ثانياً- اصطلاحاً: عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها:

" أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، و ذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، و مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال و ما يتحول إليه بنسبة كل منهم فيه ".

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية-البحرين (المعيار الشرعي رقم 17) الصكوك

الإسلامية بأنها " عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو

خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة

الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " ⁽²⁾.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2013، ص 25.

² - المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2010، ص 238.

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

تتسم الصكوك الإسلامية بالميزات والخصائص التالية :

- الصك يمثل حصصاً شائعة و تكون مخصصة للاستثمار في ملكية موجودات و حقوق المشروع و ديونه التي عليه للغير، أو أعياناً أو منافع أو خدمات في مشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك، و لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، و لهذا يخضع التصرف في الصك لأحكام التصرف في المشاع في الفقه الإسلامي، وإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان و الحقوق؛¹
- مالكي الصكوك يشاركون في ناتج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل كل على نصيبه من العائد و يتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك باعتباره رب مال في اختصاصه بملكه و ما يطرأ عليه من عوارض؛
- أنها وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية؛
- الصكوك المالية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة و الاستثمارات المباحة التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات.
- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها؛²
- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله؛
- أن مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك؛
- أنها لا تقبل التجزئة في مواجهة الشركة وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث ونحوه، فلا بدّ من الاتفاق على من يمثل الصك أمام الشركة على أن يكون شخص واحد؛³
- يتم حصول الربح من قبل حامله بالنسبة المحددة ويتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثّلها الصك.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 34.

² - المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 240.

³ - حفوطة الأمير عبد القادر وحسام غرداين، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر- تجرّبتى السودان و ماليزيا ، مداخلة مقدمة الى ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، صفاقس تونس يومي 27 و 28 أفريل 2016، ص 2.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية إلى¹:

الفرع الأول: الصكوك القابلة للتداول: وهي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

أولاً- صكوك المضاربة : عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه. وتنقسم صكوك المضاربة إلى:

1. صكوك المضاربة المطلقة: وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.

2. صكوك المضاربة المقيدة: وهي صكوك تقيد بمشروع معين (عقارات، مصانع...).

3. صكوك المضاربة المستمرة: وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله.

4. صكوك المضاربة المحدودة، أو مستردة بالتدرج: حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخا يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

ثانيا- صكوك المشاركة: هي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي هو أنه في صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.²

¹ معطى الله خير الدين و شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 238-241.

² حفظة الأمير عبد القادر وحسام غرداين، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر- تجرّبتى السودان و ماليزيا، مرجع سابق، ص 2.

ثالثا- صكوك الإجارة: هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار،

تعطي صاحبها حق التملك و الحصول على الأجرة و التصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع و التداول. و يتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات بالعقار كالصيانة و الهلاك.

و يجوز تداول صكوك الإجارة منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات و حتى نهاية أجلها.¹

رابعا- صكوك المزارعة، المساقاة و المغارسة: إن صكوك المزارعة هي وثائق متساوية القيمة تصدر

لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة و يصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول، أما المرتبطة بالمساقاة فهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، و يصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة و يصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.²

الفرع الثاني: الصكوك الغير القابلة للتداول: وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان

هذا شأنه فلا يجوز تداوله، و تتمثل هذه الصكوك في:

أولاً- صكوك السلم : عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للبحرين في المعيار الشرعي رقم (17)

صكوك السلم بأنها: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم و تصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ، فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول.³

ثانيا- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع

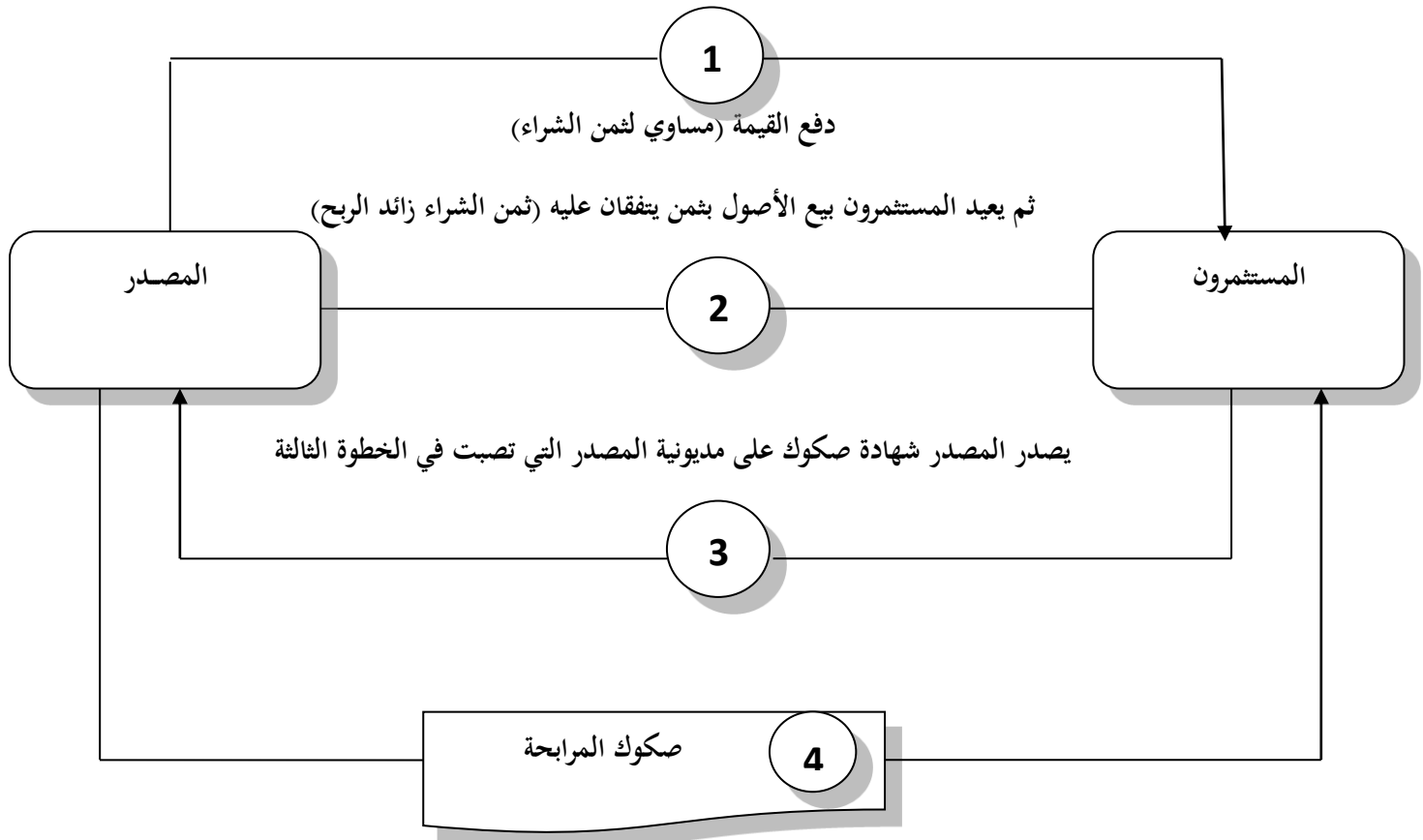
سلعة، و يصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك، و صكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2013، ص 30.
² - حفظة الأمير عبد القادر وحسام غرداين، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر- تجرّبتى السودان و ماليزيا ، مرجع سابق، ص 2.
³ - زبيدي البشير و حفظة الأمير عبد القادر، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث في المالية والمحاسبة، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، مسيلة، 2017، ص 3.

ثالثاً- صكوك المراجعة: حسب المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن صكوك المراجعة هي: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك المراجعة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم و قبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة.

شكل رقم 1: نموذج تنظيم عملية صكوك المراجعة

بيع الأصول للمستثمرين بثمان المبيع نقداً



المرجع: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012، ص 117

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

يمكن صياغة الاقتصادية للصكوك بصفة عامة في تحقيق العديد من متطلبات التنمية الاقتصادية، منها:

- تعبئة المدخرات من الراغبين في التعامل وفقا لأحكام الشريعة ؛
- سهولة تدفق الأموال للاستثمارات، بما يساعدها في التوسع في أنشطتها؛
- توسيع وتطوير قاعدة سوق الأوراق المالية من خلال القابلية للتداول؛
- تطوير في تنوع وتشكيلة الأدوات المالية الإسلامية ، وتنويع المخاطر؛
- إتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في البلدان الإسلامية لاستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنهج الإسلامي، بما يسهم في امتصاص السيولة، و من ثم خفض معدلات التضخم؛
- المساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة؛
- تمويل مشروعات البنية التحتية و المرافق الحكومية و توفير التمويل اللازم للمشروعات العامة و الخاصة، و كذلك المؤسسات المالية، بما يسهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية؛
- تنشيط و تدويل أسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة.
- اندماج اقتصاديات البلدان الإسلامية مع جميع بلدان العالم.¹

¹- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية : مفهومها - أنواعها - آليات التعامل بها - الرقابة عليها- المخاطر و علاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، دار الكتب و الوثائق القومية، مصر، 2014 ، ص 205.

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه

بالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت عجز الميزانية العامة، إلا أنها جميعها تتفق على أن العجز في الميزانية العامة للدولة هو في حقيقته عدم كفاية الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم، إيرادات أملاك الدولة، الإعانات والتبرعات) لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة (النفقات التشغيلية كرواتب الموظفين في أجهزة الدولة، والنفقات التطويرية كالتعليم والشؤون الاجتماعية).

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة

بشكل عام يمكن النظر إلى عجز الميزانية العامة بمنظارين:¹

الفرع الأول: المنظور المالي والمحاسبي: عجز الميزانية العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الميزانية جميع نفقات الدولة إيراداتها.

الفرع الثاني: المنظور الاقتصادي والاجتماعي: حيث يشمل عجز الميزانية العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعدادها الميزانية وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الميزانية سلبية أكثر منها إيجابية.

المطلب الثاني: أنواع عجز الميزانية العامة: لعجز الميزانية العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها فيما يلي:

الفرع الأول : العجز الجاري: يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الانفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الانفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.²

¹ - صالح مفتاح وريمة عمري، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة في ظل الأزمة النفطية- عرض مقترح تمويل لحالة الجزائر، مداخله مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، ص 7.

² - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة: الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 115.

الفرع الثاني: العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست حالية.

الفرع الثالث: العجز التشغيلي: يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد، أي يراعى قيمة الفوائد التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار).¹

الفرع الرابع: العجز الهيكلي (البنوي): يسمى بالعجز الهيكلي الذي يستبعد أثر العوامل المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة، مثل انحرافات أسعار الفائدة عن قيمتها في الأجل الطويل، وتبدلات الأسعار وتغيرات الدخل، كما يستبعد أيضا الإيرادات المالية المتأتية من بيع الأصول الحكومية لأنها تمثل إيرادات غير عادية... وغيرها، فعجز الموازنة العامة بحسب هذا المقياس هو صفة هيكلية ترتبط بخصائص الهيكل الاقتصادي للدولة، ونتيجة عن الخلل الذي يعتري هذا الأخير، فكلما ازداد ذلك أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة واستمراره.²

الفرع الخامس: العجز الشامل: وهو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته باقتراض جديد.³

¹ - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، العدد الرابع عشر 2013 ديسمبر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 104-105.

² - غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 68.

³ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة: الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص 115.

المطلب الثالث: أسباب عجز الميزانية العامة

يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة، في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، ويستدل على مدى التفاوت بين جانبي النفقات والإيرادات العامة، ويرجع أسباب حدوث العجز إلى الأسباب التالية:¹

الفرع الأول: عوامل التزايد في معدلات نمو النفقات العامة: من أبرز هذه العوامل:

أولاً- اللجوء المتعمد إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية بهدف تسريع عمليات تكوين رأس المال عن طريق إحداث الدولة لعجز في موازنتها العامة ممولا من خلال زيادة الائتمان المصرفي الممنوح لحكومتها أو اللجوء إلى طبع النقود.

ثانياً- تزايد أعباء الدين العام، فمن المعروف أن أعباء خدمة الدين تظهر في الميزانية العامة ضمن النفقات، فإذا ما تفاقم الدين العام جراء الإفراط في طرح أذونات الخزينة والسندات الحكومية والتورط الكثير في الاستدانة الخارجية، فقد يحدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون.

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى تقليص حجم الإيرادات العامة: وهي نتيجة لعدم مواكبة

الإيرادات العامة للدولة للنمو الحاصل في النفقات العامة وخاصة الإيرادات الضريبية وذلك بسبب:

أولاً- ضعف الطاقة الضريبية (نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي) خاصة في الدول النامية، وذلك بسبب انخفاض متوسط الدخل الفردي، وعدم خضوع الكثير من الدخول المرتفعة للضريبة بسبب النفوذ السياسي والاجتماعي لأصحابها.

ثانياً- انخفاض الوعي الضريبي.

¹ - زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، ص 8.

ثالثا- جمود النظام الضريبي، فعدم تطوير النظام الضريبي وتطويره لخدمة أهداف التنمية يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، كما أنه لا يمكن من زيادة الإيرادات بشكل يواكب زيادة الدخل الوطني.

رابعا- ارتفاع مستويات التهرب الضريبي نتيجة كثرة الاستثناءات والتعقيدات وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الضريبي.

خامسا- تدهور أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية خصوصا والتي عادة ما يتم إعداد الموازنات العامة على أساس إيراداتها.

سادسا- اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وما يرافق ذلك من إفلات الدخول المحققة من الأنشطة الممارسة في إطاره بشكل كلي من الخضوع للضريبة.

سابعا- كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

ثامنا- التأخر في تحصيل المستحقات المالية للدولة بمختلف أشكالها.¹

المطلب الرابع: آثار سياسة العجز في الميزانية العامة:

يمكن تصنيف هذه الآثار الى اثار ايجابية واخرى سلبية وهي كما يلي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية: أخذ كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز في الميزانية العامة، ويظهر فيما يلي:²

أولا- الأثر على تدعيم استهلاك العائلات: يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ 1997 حيث أن استهلاك العائلات تطور في سنة 1998 ب 2.8% ولقد كيفت المؤسسات بدورها قدراتها الانتاجية نحو الارتفاع وهو ما حفز نفقات استثمار المؤسسات.

¹- زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص9.

²- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 211-213.

ثانيا- الأثر على انعاش استثمارات المؤسسات: يعتقد كينز أن ارتفاع في الاستثمارات يؤدي الى زيادة الانتاج، النشاط والعمالة، ويسمح الاستثمار الاضافي برفع الانتاج والدخل بحيث أن الادخار الاضافي يوازي الاستثمار الاضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية، ويشير مضمون مضاعف كينز الذي هو مضاعف الاستثمار الى أن زيادة الانفاق الاستثماري تؤدي الى حدوث زيادة مضاعف في الدخل القومي، من خلال ما يحدثه الانفاق الاستثماري من زيادات متتالية في الاستهلاك ومن ثم في مستوى الاستخدام.¹

الفرع الثاني: الآثار السلبية: اذا كانت سياسة العجز في الميزانية العامة تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط فإنها بالمقابل تؤدي الى احداث آثار سلبية أهمها:

أولاً- الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية العامة: تعتبر فعالية سياسة الميزانية العامة محدودة في ظل اقتصاد مفتوح، فإذا ارتفعت المداخيل الجارية، يمكن للعائلات استخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الأجنبية الشريكة التجارية هي التي تستفيد من أثر المضاعف، وفي ظل العوامة فإن الاستثمار الأجنبي ليس مرتبطاً بأثر المضاعف الذي ننتظره من سياسة الانعاش الميزاني.

ثانيا- تدهور الحسابات الجارية: يمكن أن يتزامن العجز الميزاني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويسمى هذا الشكل ب *العجزات التوأم* التي تثيرها في - ظل سعر صرف مرن- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فدخل رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة- نتيجة العجز الميزاني- يدفع سعر صرف العملة الوطنية الى التحسن، وهو ما يؤدي الى تدهور التنافسية عن طريق الاسعار للمنتجات الوطنية.

ثالثاً- التفكير بالعقلية الكنزية فقط: تتوقف فعالية سياسة الميزانية العامة على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكنزي، أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخيلهم المتاحة الجارية، في حيث نجد أنه حسب فريدمان يتحدد السلوك الاستهلاكي بدلالة الدخل الدائم، وفي مثل هذه الوضعية لا تكون سياسة الميزانية قادرة على دفع استهلاك العائلات الا اذا اعتبر هؤلاء أن التحسن اللاحق في دخلهم الجاري في دخلهم تحسناً في دخلهم الدائم، أي إلا إذا أخطأوا.

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 211- 213 .

المبحث الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل

التقليدية والبدائل الإسلامية

سنحاول في هذا المبحث عرض تمويل العجز الموازنة العامة بين النظام التقليدي والنظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في النظام المالي التقليدي

يتم تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بمصادر داخلية وأخرى خارجية، وذلك نتيجة لقصور الإيرادات العامة للدولة عن الوفاء بمتطلبات الانفاق العام، وخاصة إذا كانت ثمة خطط تنمية طموحة تهدف الدولة إلى تحقيقها بواسطة الانفاق العام، ويتم تمويل العجز بالطرق التالية:¹

الفرع الأول: علاج العجز عن طريق الإيرادات العامة: ويتمثل في:

أولاً- تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض الداخلي: تعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الميزانية العامة للدولة فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الانفاق العام على وجه التحديد، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة وتعرف القروض العامة بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة وتكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي، ويعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة و ومن أبرز المحددات التي تحكم القروض الداخلية مايلي:

1. قدرة الاقتصاد الوطني على تقديم القروض: ترتبط هذه المقدرة بمدى قدرة البلد على الادخار أي حجم

الموارد التي يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة في فترة معينة وهو بدوره يتوقف على حجم الدخل الوطني وحجم الاستهلاك الوطني، وبالتالي فإن قدرة الاقتصاد على تقديم القروض ترتفع عند ارتفاع الدخل القومي أو انخفاض الاستهلاك.

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة: الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص 148

2. **قدرة الاقتصاد على خدمة القروض:** ينجر عن لجوء الدولة الى الدين العام الداخلي التزامات مستقبلية واجبة السداد عندما يحين تاريخ الاستحقاق وهو الأمر الذي يجب أخذ بعين الاعتبار عندما نقوم بالحصول على هذا القرض فيجب ان تحاول الحكومة توجيه القرض الى المجالات الانتاجية التي تحقق عوائد في المستقبل تساعد على تسديد خدمة هذه القروض، وغالبا ما تستخدم هذه القروض لتغطية نفقات استهلاكية وهو ما يشكل عبئا على موازنة الدولة.

3. **وجود سوق واسعة ومنظمة للأوراق المالية:** وهي تتيح المجال لتداول السندات وغيرها من أدوات الدين العام وترفع من رغبة الأفراد في شرائها وذلك نظرا للسيولة العالية التي تتمتع بها، ويمكن الاعتماد عليها الأدوات في تمويل العجز اذا تم توفير البيئة المناسبة والملاءمة لهذه الآلية من جهة وأن لا تكون قيمة العجز كبيرة وتكون أسبابها اسباب هيكلية، إضافة الى ذلك لابد أن لا تتجاوز نسبة القروض الداخلية نسبة معينة من الدخل الوطني، وتلك النسبة تتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية للدولة.

ثانيا- تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض الخارجي: يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ، إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، خاصة النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي، أي التمويل بواسطة التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الإقليمية، مؤسسات التنمية والتمويل الدولي...)، وتأخذ هذه الطريقة التمويلية عدة أشكال متمثلة في:¹

1. **المنح الأجنبية:** تحتل المنح والمساعدات الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول، خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعضا من هذه الدول، تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز ميزانيتها العامة سواء كان العجز مؤقتا أو مزمنا، وتساهم هذه المنح في تمويل العجز المالي في ميزانيات العديد من الدول، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، و يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواذ غذائية أو مواد أخرى وهذه السلع تباع محليا، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز.²

2. **القروض التجارية:** تأتي هذه القروض بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وغالبا ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

¹ - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 113.
² - غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، ص 121-122.

3. **القروض الميسرة أو التفضيلية:** وهي القروض ذات التسهيلات في السداد حيث تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، بالإضافة الى وجود فترة سماح طويلة نسبيا وتتميز كذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة.

4. **الاصدار النقدي:** ويعني الاقتراض من البنك المركزي عن طريق إصدار نقدي جديد، وفضلا عن ربوية القرض من الحكومة والبنك المركزي، فإنه تمويلا تضخميا يتسبب في تدهور قيمة العملة، ومن ثم فإنه يدخل في خانة الأساليب التضخمية من الدرجة الأولى، وقد أثار هذا الأسلوب التمويلي عديد النقاشات حول الآثار التي يحدثها على التغيرات الحقيقية، والتي بحسب البعض تتوقف على التمييز بين ثلاث فرضيات تم على اساسها الاصدار النقدي متمثلة كالآتي:¹

أ. **الفرضية الأولى:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها تجد مقابلا لها في استجابة سريعة للجهاز الإنتاجي في زيادة الانتاج، ومن ثم لا تكون هناك آثار تضخمية فالعرض قادر على الاستجابة للطلب.

ب. **الفرضية الثانية:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف يتم اكتنازها أو ادخارها، وفي هذه الحالة لا تحدث آثار تضخمية لعدم حصول ارتفاع في الطلب لكن يبقى هذا السلوك مؤقتا، فيحتمل ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يقود الى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب، مما يحدث صدمة تضخمية يصعب تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

ت. **الفرضية الثالثة:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المداخيل مما يؤدي الى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية، فينتج عن ذلك ارتفاعا في الاسعار، وتصبح المنتجات المحلية أقل تنافسية وتخفض الصادرات.

5. **المصادر الجبائية:** تعتبر المصادر الجبائية أحد أهم مصادر تمويل عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر وكذا دورية تحصيلها، فهي المصادر العادية الأساسية في تمويل الميزانية العامة ومتمثلة في:²

أ. **الضرائب:** إن الأهمية التي اكتسبتها الضريبة بين مصادر العجز الميزاني كان نتيجة الأهداف الفعالة، حيث تعتبر الضريبة أهم أداة من أدوات تمويل العجز الميزاني من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدّها بنسب

¹ زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 10-11.

² هزرشي طارق ولباز أمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخلة مقدمة الى ملتقى دولي الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24- فيفري 2011، ص 13-14.

مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، بينما تحصل الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في اخر السنة المالية فتعتبر مورد للميزانية العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة، ومنه فإن الضريبة عبارة عن مورد متجدد للميزانية يحقق لها السيولة واستمرارية الانفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الميزانية العامة.

ب. الرسوم: تدفع مقابل انتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها له الدولة، فكلما زاد نشاط الدولة الموجه الى الافراد كانت حصيلة الرسوم أكبر، وباعتبار أن العجز الميزاني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الايرادات فإن الدولة لم يحدث لها عجز الا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد، مما قد ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم، فإذا زاد العجز الميزاني قابلة بالضرورة زيادة في الرسوم نتيجة زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب استحقاق رسم معين.

الفرع الثاني: علاج العجز عن طريق السياسة الإنفاقية: ويتمثل في:

من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على ميزانيتها العامة هي السياسة الانفاقية، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية سنة 1929 حيث تعتبر من أكثر السياسات الأكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي ومن أهم أدوات السياسة الانفاقية متمثلة فيما يلي:

أولاً- تخفيض النفقات العامة: يعتبر التأثير في حجم الانفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من ابرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الإنفاقية، فيحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن أن تكون السياسة الانفاقية سياسة توسعية أو سياسة انكماشية، وذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، ولكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقدارا معيناً من نسبة الانفاق لأن هناك حدود يجب عليها أن تحترمها وبالتالي لا بد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها اثار سلبية وخيمة، ولكن من جهة أخرى يمكن أن تكون زيادة لا ارادية للإنفاق العام بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات والحرب... الخ، ومن جانب اخر لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة انفاقية انكماشية ولفترة طويلة لأن ذلك سوف ينعكس عليها بعدة انعكاسات سلبية فكل دولة لديها حد أدنى من حجم الانفاق لا يمكن لها أن تخرقه لأنه لأي دولة الزامات انفاقية لا بد أن تقوم بها خصوصاً ما تعلق بالنفقات الاجتماعية

بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى والتي لا يمكن أن تتخلى عنها أو تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها وبالتالي لا بد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الانفاقية وتستعمل وسائلها بعناية كبيرة من أجل لا تعالج مشكلة بمشكلة أخرى.¹

ثانيا- ترشيد النفقات العامة: ويقصد به زيادة الكفاءة الانتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يوجه إليها هذا الانفاق، وذلك بدعم قدرته على الحصول على أفضل النتائج من هذا الانفاق، ورفع درجة مساهمته وفاعليته في حل المشاكل التي يتصدى لها، وذلك كله بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي ضرورة الضغط على أوجه الانفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري أو الذي يتسم بالإسراف، ويهدف ترشيد الانفاق العام بصفة أساسية الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد العامة بين الاستخدامات المختلفة، الحاضرة والمستقبلية بين المناطق الجغرافية المختلفة، والكفاءة الانتاجية في استخدام تلك الموارد بما يعظم الانتاج لكل وحدة من المدخلات (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والبشرية)، كما يترتب على ترشيد الانفاق العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والانتاجية للموارد العامة تحقيق عدة أهداف تتمثل تحقيق الحاجة الى زيادة الاعباء الضريبية على الممولين وتوفير أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية للاستخدام الخاص، وزيادة الحوافز نحو الاستثمارات الخاصة، وما يتبعها من زيادة فرص للعمالة، والقضاء على الفجوات الاقتصادية في الموارد العامة وكذلك موارد النقد الاجنبي، وبالتالي تجنب العجز الداخلي (عجز الميزانية العامة) والعجز الخارجي (عجز الميزان النقدي)، كما يترتب على ذلك أيضا تقليل حجم الدين وخاصة الخارجي الذي يؤدي الى العديد من المظاهر أهمها تدخل الجهات الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة المدينة ومخاطر التبعية السياسية والاقتصادية.²

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة: الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص 133-134.

² - غالمى زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، ص 153-154.

المطلب الثاني: البدائل الشرعية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

الفرع الأول: الوقف وأثره في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة

أولاً- مفهوم الوقف:

1. مفهوم الوقف لغة: الوقف في اللغة هو المنع أي الحبس مطلقاً سواء كان مادياً أو معنوياً ، ويسمى التسييل أو

التحبس وهو الحبس عن التصرف.

2. مفهوم الوقف في الاصطلاح الفقهي: فقد قدمت تعريفات كثيرة للوقف متفاوتة:

أ. فهو تحبيس الأصل و تسييل منفعته إلى الجهات الموقوف عليها.¹

ب. عرفه أبو زهرة : « الوقف هو منع التصرف في ربة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها و جعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء و انتهاء »، فالوقف هو « حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح. ».

ت. عرفه ابن قدامة الحنبلي على أنه « تحبيس الأصل وتسييل المنفعة ».

3. مفهوم الوقف اقتصادياً: فهو تحويل جزء من الدخل و الثروات إلى موارد تكافلية دائمة ، تخصص منافعتها من سلع و خدمات و عوائد لتلبية احتياجات الجهات و الفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين و نمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، حيث يعتبر الوقف من أهم مكونات القطاع الثالث، الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح، وإنما على سبيل التطوع من قبل المتبرعين.

كما عرفه الدكتور منذر قحف على أنه « هو حبس مؤبد و مؤقت للمال للانتفاع المتكرر به أو بشمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة ».

ثانياً- أركان الوقف: كغيره مثل سائر العقود و الالتزامات لا بد له من توافر أركان معينة لقيامه، لا يتم إلا بها، حيث تتمثل أركان الوقف في:

1. الواقف: وهو المكلف الرشيد الحر الذي صدر منه الإيجاب بإنشاء عقد الوقف.

2. الموقوف: وهو كل عين مملوكة يصح بيعها.

¹ - بن عزة هشام ويونس صيرينة، دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، مقال متوفر على موقع دار المنهل، ص 09 تاريخ الزيارة 2018/04/10. <https://platform.almanhal.com/Files/2/95288>

3. الموقوف عليه: وهو الذي يخصص الوقف أو ريعه عليه¹.

4. الصيغة: وهو القول الذي دل على إنشاء عقد الوقف مثل كمن يبني مسجداً و خلى بينه و بين الناس.

ثالثاً- أنواع الوقف: تقسم الأوقاف حسب طبيعة الجهة الموقوف عليها إلى ثلاث أقسام هي:

1. الوقف الأهلي: وهو الذي يعود ريعه أو إيراده للأوقاف نفسه أو لذريته من نسله فلا تنقطع منفعته إلا بعد

انقطاع عقبه، ثم بعد ذلك يكون لجهة خيرية حيث يمكن لاعتباره مصدراً دائماً للرزق.

2. الوقف الخيري (العام): وهو الذي يقوم على حبس عين معينة على أن لا تكون ملكاً لأحد من الناس،

وجعلها وريعتها لجهة من جهات البر لتعم جميع المسلمين كبناء المدارس و المساجد و المستشفيات و غير ذلك مما

يحقق النفع العام.

3. الوقف المشترك: وهو الذي يجمع بين الوقف الأهلي و الوقف الخيري معاً.

رابعاً- أهداف الوقف: للوقف أهداف خيرية واجتماعية و اقتصادية نذكر منها:

➤ تحقيق مبدأ التكافل بين الأمة المسلمة وإيجاد التوازن في المجتمع فهو عامل من عوامل تنظيم الحياة بمنهج حميد

يرفع من مكانة الفقير و يقوي الضعيف؛

➤ في الوقف تحقيق لأهداف اجتماعية واسعة وأغراض خيرية شاملة، كبناء المستشفيات؛

➤ الوقف ضمان لبقاء المال ودوام الانتفاع به و الاستفادة منه مدة طويلة؛

➤ الوقف استمرار للنفع العائد من المال المحبس، فتوابه مستمر، أي إنها من العمل الذي لا ينقطع؛

➤ الوقف تطويل لمدة الانتفاع من المال ومدة نفعه إلى أجيال متتابعة.

¹ - بن عزة هشام ويونس صبرينة، دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، مرجع سابق، ص 10 -

خامسا: مساهمة الوقف في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: إن دعم الوقف للموازنة العامة هو أمر مشروع، وقد يكون هذا الدعم مباشرا من خلال تمويل بعض بنود الموازنة العامة للدولة، وذلك في حالة وجود عجز في الموازنة، أو يكون هذا الدعم غير مباشر من خلال قيام الوقف بدور القطاع الثالث جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء وتطوير المرافق والخدمات العامة، دون حاجة لارتباط ذلك بوجود عجز في الموازنة، وهو ما يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة في نهاية المطاف، والدعم المباشر للموازنة العامة للدولة من خلال الوقف ليس أمرا مطلقا، بل ينبغي أن يكون مرتبطا بوجود عجز في الموازنة العامة، وأن يراعى في استخدامه في سد هذا العجز الأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات.¹

ولا ينبغي للوقف أن يوجه ريعه للمساهمة في سد العجز المرتبط بالحاجيات دون أن يغطي العجز المرتبط بالضروريات، كما لا ينبغي أن يغطي العجز المرتبط بالكماليات دون أن يغطي العجز المرتبط بالضروريات والحاجيات، وفي كل ذلك يوازن بين حاجة المجتمع وحاجة الموازنة العامة للدولة، مع إعطاء الأولوية للحاجات المباشرة للمجتمع.

1. العناصر الوظيفية المشتركة بين موازنة الوقف والموازنة العامة: ومن خلال التعرف على كل من ماهية الموازنة العامة والوقف الإسلامي، يمكن الاقرار بوجود كثير من نقاط التلاقي والتقاطع بين موازنة الوقف ومبادئ الموازنة العامة، وقبل الشروع في تعداد هذه النقاط، يجدر التنبيه الى أن القواعد والمبادئ التي يذكرها علماء المالية هي قواعد اجتهادية لا يجوز أن تشكل عقبة فنية في سبيل الإفادة من الأساليب التنموية الإسلامية، وتتمثل في:²

أ. العنصر الاجتماعي: من أهم بنود الموازنة العامة تخصيص تمويل النفقات الاجتماعية، وتستهدف هذه النفقات رفع المستوى المعيشي للفئات المحرومة في المجتمع، وتتضاعف ميزانية الإسناد لهذه الفئات الهشة في الدول التي لها التزامات اجتماعية.

ب. العنصر التوقعي الاستشرافي: بما أن الميزانية العامة للدولة تعتبر سجل يتضمن توقعات السلطة التنفيذية، لما تنفقه أو ما ستحصله من مبالغ في مدة زمنية تقدر عادة بسنة، وكذلك الوقف فهو عقد مستقبلي يعقده الواقف ليدوم منفعته في حياته وبعد مماته.

ت. العنصر العدم تخصيص: تقوم الموازنة العامة للدولة على أساس مبدأ عمومية الموازنة، أي شمولية الموازنة العامة على كافة النفقات العامة وكافة الإيرادات، كذلك النظام الوقفي يزاوج بين قاعدتي الشيوخ والتخصيص،

¹ - محمد زيدان وغالبي زهيرة، **تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة الى دور الاوقاف في الجزائر-**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد8، كلية الاقتصاد، جامعة المديّة، 2016، ص 139-140.

² - أحمد ذيب، **ماذا يمكن لوقف ان يقدمه للموازنة العامة في الجزائر- الأسس والمحددات-**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2016، ص 386.

فمصارف الأوقاف قد تكون محددة معينة من طرف الواقف، إما بالأفراد أو بالنوع (الطابع الاجتماعي)، كما يجوز أن تخضع مصارف الوقف إلى مبدأ الشيوخ (الطابع الاقتصادي)، وذلك عن طريق ما يصطبح عليه بمصرف "عموم الخيرات" الذي يوفر لناظر الوقف مرونة في التعامل مع أوقاف المحسنين الذين لا يرون حرجا في الوقف على غرض غير محدد، لكنه مرتبط بالخير في معناه الواسع دون تحديد لنشاط أو خدمة معينة.¹

2. شروط الواقفين والجهات والأشخاص الذين يجوز الوقف عليهم:

أ. **الجهات والأشخاص الذين يجوز الوقف عليهم:** قد شمل الوقف، الأوقاف على كفالة الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، وعلى المساجد وما يتعلق بصيانتها ووظائفها، ونشر الدعوة إلى الله، وعلى دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها، وعلى المكتبات والمستشفيات ودور الضيافة والاستراحة ودور الرعاية الاجتماعية وتوزيع المحتاجين من الفتيان والفتيات، وإقامة أسبلة المياه الصالحة للشرب وتوفير البذور الزراعية وإجراء الأنهار وحفر الآبار، وإقامة الأربطة والحصون وإيجاد السلاح والعتاد للجهاد في سبيل الله وحماية دار الإسلام والدفاع عن مواطنيها، وتقديم الأموال للقرض الحسن وافتداء الأسرى.²

ب. **شروط الواقفين والإنفاق العام ومشاريع التنمية:** اتفق الفقهاء على أن شرط الواقف كنص الشارع، فكما يجب مراعاة نص الشارع وأتباعه يجب أيضا مراعاة واعتبار شرط الواقف الموافق للشرع، فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم تكن معصية، هكذا رسم فقهاء الإسلام رحمهم الله الوقف الصحيح شرعا، وقرروا أن: " شرائط الوقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع، والواقف مالك، له أن يجعل ما له حيث يشاء ما لم تكن معصية، وله أن يخص صنفا من الفقراء دون صنف وإن كان الوضع في كلهم قرية.

3. ضوابط إنفاق ريع الخيرات العامة في بنود موازنة الدولة: ريع الخيرات العامة الذي يكون موجها لوجوه البر

دون تخصيصه لمصرف معين بذاته يمكن صرفه في المصالح العامة، وينبغي أن يوجه أساسا إلى الضروريات وفي مقدمتها علاج الفقر في المجتمع الإسلامي، ويمكن مساهمة هذا الريع وفقا للأولويات الإسلامية - من ضروريات وحاجيات وتحسينات وتقديم حاجات المعوزين في المجتمع أولا- في دعم الموازنة العامة للدولة، والمساهمة في علاج العجز، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع أهمية تفعيل الدور الرقابي من خلال تقارير المتابعة والرقابة وتقويم الأداء، سواء أكانت رقابة شرعية من خلال التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في استخدام ريع الخيرات العامة في دعم الموازنة العامة، أو رقابة مالية من خلال التدقيق والفحص لاستخدامات ريع الخيرات

¹ - أحمد ذيب، **ماذا يمكن لوقف ان يقدمه للموازنة العامة في الجزائر- الأسس والمحددات-**، مرجع سابق، ص 388.

² - محمد زيدان وغالبي زهيرة، **تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة إلى دور الاوقاف في الجزائر-**، مرجع سابق، ص 140-139.

العامة الموجه لدعم الموازنة العامة من قبل جهة مستقلة للتأكد من استخدامها فيما خصصت إليه، أو رقابة شعبية من خلال البرلمان إضافة إلى نشر القوائم والتقارير المالية الدورية عن استخدامات ريع الخيرات العامة الموجه لدعم الموازنة العامة ، وهو ما يعني تحقيق المصادقية في استخدام تلك الأموال، ويفتح الباب بطمأنينة اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو تنمية الأوقاف.¹

4. دور الأوقاف في الحركية الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة: إن تطور القطاع الوقفي يساهم

في التأثير الإيجابي على الميزانية العامة للدولة، فمن جانب النفقات العامة يساهم الوقف في تخفيض الإنفاق العام بمقدار الموارد الوقفية المخصصة للأنشطة الوقفية التي تنتج السلع والخدمات العامة وللمساعدات الاجتماعية والرعاية الإنسانية، و يكون التخفيض بقدر حجم الموارد الوقفية عبر امتدادها الزمني، الأمر الذي يمكن الدولة من الوصول إلى ترشيد النفقات العامة من مدخل إشراك الناس في تمويل الخدمات العامة عن طريق تطوير قطاع الوقف، الذي يساهم بدوره في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي تمت إقامتها عن طريق مؤسسة الأوقاف وخاصة الإيرادات المتعلقة بالضرائب والقروض والتمويل التضخمي، وبالتالي ترشيد الإنفاق من حجم الدولة الذي كلما ازداد ارتفعت تكاليفه وانتقل عبؤه وثقله إلى الاقتصاد الوطني. كما يضمن كفاءة توزيع الموارد المتاحة بحيث لا تتركز الثروة في أيدي فئة بعينها مما يعنى تضيق الفروق بين الطبقات، حيث يساهم الوقف بهذه الطريقة في زيادة الموارد المتاحة للفقراء بما يرفع مستوى معيشتهم ويقلل الفجوة بينهم وبين الأغنياء ، و أيضا يساهم الوقف في زيادة الادخار فهو يمثل نوعا من الادخار لأنه يحبس جزء من الموارد عن الاستهلاك فضلا عن انه لا يترك الثروة المحبوسة عاطلة، وإنما يوظفها وينفق صافي ريعها) بعد استقطاع تكاليف الصيانة والإحلال (في الغرض المخصص له، أيضا يساهم الوقف في توفير عدد من الوظائف من خلال النظار والموظفين والمشرفين ونحوهم في المؤسسات الوقفية والمساجد ونحوها وهو عدد كبير لا يستهان به.

¹ - زيدان وغالبي زهير، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الإشارة الى دور الاوقاف في الجزائر-، مرجع سابق، ص 139-

الفرع الثاني: الزكاة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

ارتأينا قبل أن نخوض في هذا الموضوع أن نلقي ولو التفاته بسيطة حول هذه العبادة بدءًا بتعريفها في اللغة وفي الاصطلاح ومعرفة الحكم الشرعي لها.

أولاً- تعريف الزكاة :

1. لغة¹: الزكاة في اللغة هي الزيادة، وهي البركة، والنماء، والطهارة، والصلاح.
2. اصطلاحاً: الزكاة هي تكليف سنوي أو موسمي، تفرض بنسب مختلفة على القيمة الصافية للثروة، النامية أو القابلة للنماء، وتتولى الدولة جبايتها وانفاقها على المصارف المحددة في القرآن الكريم لتحقيق أبعاد معينة.

ثانياً- مستحقي الزكاة :

حدد المولى عز وجل مستحقي الزكاة في ثماني أوجه نتعرض لها فيما يلي:

1. الفقراء والمساكين : اختلف الفقهاء والمفسرون في إعطاء مفهوم لكل منهما ، كما اختلفوا في تحديد أيهما أسوء حالاً من الآخر، فأعتمد فقهاء الحنفية على معيار ملكية النصاب للترقية بين الفقير والمساكين أما الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد فاعتمدوا على حد الكفاية كمعيار في تحديد هم للفقير والمساكين، إلا أن الجدير بالذكر في هذا المقام هو أن الفقراء والمساكين هم أشد الناس حاجة وعوزاً فهم أول من جعل الله لهم سهماً في أموال الزكاة وهذا يدلنا على أن الهدف الأول من الزكاة هو القضاء على الفقر والعوز، وإهالة التراب على الحاجة والمساكين في المجتمع الإسلامي.
2. العاملون عليها: وهم الذين يوليهم الإمام أو نائبه العمل على جمعها من الأغنياء وهم الجبابة، ويدخل فيهم الحفظة لها والرعاة للأنعام منها والكتبة لديونها، أو بمعنى آخر الجهاز الإداري الذي يشرف على هذه الوظيفة الإسلامية، وأقرب ما يكون لهذا الجهاز في عصرنا الحاضر هي مصلحة الزكاة والدخل في الدولة، يعطى العامل من الزكاة ما يكافئ وظيفته من أجر حتى ولو كان غنياً، وقد اشترط الفقهاء في هذه الفئة عدة شروط كالإسلام والأهلية والعلم والأمانة.

¹- جمال لعمارة، اقتصاديات الزكاة والدور الجديد للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص 12.

3. **المؤلفة قلوبهم:** هم تلك الفئة من الناس التي يراد تأليف قلوبها بالاستمالة إلى الإسلام ، أو التثبيت عليه أو بكف شرها عن المسلمين، ويصنف المارودي المؤلفة قلوبهم إلى أربعة أصناف، صنف يتألفهم لمعونة المسلمين وآخر للكف عن المسلمين، والثالث لرغبتهم في الإسلام، أما الصنف الأخير فلتغيب قريهم وعشائهم في الإسلام ويجوز أن يكون في هذه الأصناف مسلمين.¹
4. **في الرقاب:** وهم الأرقاء المكاتبون الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكمهم تيسيرا لهم لينالوا حريتهم، ويصرف هذا الباب أيضا في فك الأسرى حتى لا يقع عليهم رق من الأعداء.
5. **الغارمون:** الغارم هو الذي عليه دين في غير معصية الله، وقد يكون الغرم نتيجة دين لمصلحة الشخص نفسه كأن يستدين في نفقة زواج أو يتلف شيء لغيره ولا يستطيع السداد أو نتيجة تعرضه لكارثة من كوارث الدنيا ، وقد يكون الغرم نتيجة لمصلحة المجتمع كإصلاح ذات بين أو القيام بعمل خيري يعود نفعه على المجتمع كبناء مستشفى أو مدرسة أو غيرها ، وعليه يستحق الغارم المساعدة من مال الزكاة.
6. **في سبيل الله:** ويقصد بها الإنفاق على المجاهدين (الغزاة) في سبيل الله (الجهاد) لتأمين ما يحتاجونه من تموين وسلاح وذخيرة وغيرها من الأمور الضرورية للجهاد كما يعطون نفقة ذهابهم وعودتهم إن عادوا.
7. **ابن السبيل:** وهو المسافر في غير معصية، المنقطع الغريب، ويعطى من الزكاة ما يكفيه لإكمال سفره ويعتبر هذا السهم أحد أدوات التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم.

ثالثا- مساهمة الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: إن التطبيق الصحيح للزكاة الزامية على الاغنياء

وحق الفقراء يدفع عبئا كبيرا في المعونات والمشروعات الاجتماعية مما يخفف الضغط على الموازنة العامة، ويخفف من عجزها إن وجد فضلا عما يفعله من تأثير على التضامن والتآخي والتراحم في المجتمع مما يزيد في رغبة واستعداد القطاع الخاص في دعم الموازنة العامة للدولة، وتمارس الزكاة هذا الأثر من حيث:²

➤ إن وجود علة النماء في الأموال الزكوية يوجد فرصة أكبر لدخول العديد من الموال المعاصرة والتي لم تكن موجودة من قبل مما يوسع من هذه الدائرة ويزيد من حصيلة الزكاة؛

¹ - غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، ص 247-248

² - هاجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2015، ص 286.

- إن الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة (الفقراء والمساكين، العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل) تمثل قطاعا عريضة في أي دولة من الدول، وبالتالي فإن الانفاق عليهم بما يحقق لهم حد الكفاية بميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، يحقق لهذه الأخيرة وفرا كبيرا في المدى الحالي وفي المستقبل؛¹
- مبدأ الإقليمية أو المحلية في الزكاة يزكي روح التعاون والتحفيز على أداء الزكاة، حيث لو وجدت قرية قد اكتفى فقراءها وسائر المستحقين فيها من مال الزكاة، وأخرى مجاورة لها في حاجة، لأدى ذلك الى تحفيز أغنيائهم على دفع ما عليه لصالح المستحقين؛
- يعتبر تعجيل الزكاة أحد الحلول المباشرة لحالات عجز الموازنة العامة في بعض الاوقات، ودليل صحة تعجيل الزكاة ما رواه على بن أبي طالب رضي الله عنه أن العباس بن عبد المطلب سأل رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يعجل صدقته قبل أن تحل فرخص له ذلك، كما يعتبر إغناء الفقراء أحد أهداف الزكاة، وإغناؤهم يعني إخراجهم من قوائم المستحقين للدورات القادمة.
- إن كل الأمور السابقة يمكن أن تتحقق بالاستقلال عن الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يخفف العبء عنها من ناحية الانفاق العام للدولة أي النقصان من قيمة نفقات الموازنة للعامة للدولة.

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي ودوره في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

أولا- مفهوم التكافل الاجتماعي:

1. مفهوم التكافل الاجتماعي لغة: التكافل لغة مشتق من كلمة "كفل" والتي تتضمن معاني الإعالة والضم وضمن الأشخاص، والالتزام بالشيء.
2. مفهوم التكافل الاجتماعي اصطلاحا: التكافل اصطلاحا فينصرف الى أن يكون كلا قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمدده بالخير وأن تكون كل القوى الانسانية في المجتمع في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والاضرار المادية والمعنوية، ولا تقتصر بمجالاته على الجوانب المادية والمعيشية فقط، إنما تتعدد بتعدد أبعاده وشمول مفهومه إذ يشمل جميع نواحي الحياة ويتحقق بالعديد من الحالات والصور والحقوق ويتمثل أهمها في كفالة الأيتام ورعايتهم وغيرها.

¹ - هاجيرة ديلمي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص 287.

ثانيا- الحالات التي يتحقق بها التكافل الاجتماعي في الإسلام:

1. **كفالة الأيتام ورعايتهم:** وما من شك أن اليتيم يحتاج إلى الرعاية والتوجيه والإحسان ويحتاج إلى النفقة اللازمة لمعيشته وتعليمه وكل هذا واجب أصلا على ذوي الأرحام والأقرباء فان لم يوجد من يكفله من أقاربه وأرحامه فالدولة مكلفة برعاية الأيتام وعليها أن تشرف عليهم وتنفق عليهم وتفتح دور الرعاية والتربية لهم إن لم يوجد من يقوم بذلك من أهل الخير والصالح.¹

2. **رعاية ضحايا الكوارث والمنكوبين:** فقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على تفريج الكرب عن المكروبين وإغاثة المنكوبين ومن أصابتهم الجوائح والآفات، وكذلك وردت الآيات الكريمة والاحاديث النبوية بمدح الذين يقدمون العون والمساعدة لأمثال هؤلاء.

3. **رعاية المرضى وذوي العاهات:** فقد يصاب كثير من الناس بالأمراض المزمنة والعاهات المستديمة ويصبحون عاجزين عن الإنفاق على أنفسهم وقد حث الإسلام ذوي اليسار من المسلمين على رعايتهم وكفالتهم والإنفاق عليهم وعلاجهم وبناء المستشفيات لذلك الغرض وتوفير الدواء ووسائل العلاج لهم.

ثالثا- أثر التكافل الاجتماعي في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة: تلك هي أهم صور التكافل والتضامن في المجتمع الإسلامي، أما وسائل تحقيق هذا التكافل والتضامن في المجتمع الإسلامي فهي كثيرة، ولاشك أن جميع ذلك يسهم في سد حاجة المحتاجين ومن ثم تخفيف الأعباء المالية الواجبة على الدولة والموازنة العامة مما يتيح المجال أمام أولياء أمور المسلمين وأئمتهم لينفقوا الأموال على بقية المصارف التي تحقق الخير والمصلحة للأمة. المطلوب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة يفضي إصدار الصكوك الإسلامية إلى تعبئة الموارد الضرورية واللازمة لتمويل المشاريع التنموية على اختلاف أحجامها، لذا فلصكوك دور مهم وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

الفرع الرابع: الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

أولاً- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

1. **دور الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من

¹ - غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، ص 264-265.

إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلاً، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابياً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول (أعيان وخدمات)⁽¹⁾.

2. دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع القاعدية (البنى التحتية): تغطي الصكوك الإسلامية

احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام المقترنان بالفوائد الربوية، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة -بصفقتها مستأجراً- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن استخدام صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشروعات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والهاتف والنقل، وأيضاً استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية⁽²⁾.

3. دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية

وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خياراً أمثلاً خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد، وتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر

¹ - مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2008، ص 18، نقلاً عن معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 253.

² - أسامة عبد الحليم الجوزية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت 2009، ص 130 و 131.

ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته⁽¹⁾.

ثانياً- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

1. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التوزيع العادل للثروة: تعد الصكوك الإسلامية وسيلة للتوزيع العادل للثروة، فهي تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج من المشروع بنسبة عادلة، وبهذا تنتشر الثروة على نطاق أوسع دون أن تكون دولة بين الأغنياء المعدودين. وذلك من أعظم الأهداف التي يسعى إليه الاقتصاد الإسلامي⁽²⁾.
2. دور الصكوك الإسلامية في حل مشكلة البطالة: تساهم صكوك الاستثمار الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، فأسلوب المضاربة يمثل دافعا مهما باتجاه تحفيز العاطل عن العمل- بسبب عدم امتلاكه رأس المال -إلى العمل الجاد، وهذا سيساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال لبعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون أموالا لا تكفي لتغطية نفقات استثماراتهم، كذلك فإن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يزرعها ويسقيها، مقابل حصول هذا المزارع على جزء من الثمر، وهذا ما تتيحه صكوك (المزارعة والمساواة، كما أن صكوك الإجارة المنتهية بالتملك تعمل على تشجيع العامل على العمل بجهد ليرتقي بعمله هذا من المستأجر إلى المالك الأصلي، وتؤدي صكوك القرض الحسن أيضا دورا في رفع حجم العمالة واستمرارية العملية الإنمائية من خلال إقراض المستثمرين وتأمين السيولة المالية اللازمة لهم⁽³⁾، أما أسلوبا المراجعة والسلم فيستجيبان لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من المتعاملين سواء أكانوا حرفيين أم صغار المنتجين الزراعيين أم من الصناعيين والمقاولين الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية، عن طريق تمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى⁽⁴⁾.

¹ - زاهرة علي محمد بن عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اردن- الأردن 2008، ص 131-134.

² - محمد تقي العثماني، الصكوك كأداة لإدارة السيولة، بحث مقدم للندوة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة في 25- 29 ديسمبر 2010، ص 6.

³ - قيصر عبد الكريم الهنتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالي (البورصات)، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2006، ص 274- 276، نقلا عن معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 255.

⁴ - أسامة عبد الحليم الجوزية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 136- 137.

ثالثاً- دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية: تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصراعيه

للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الناس لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، بصورة يشعر فيها المواطن بالانتماء المتكامل في تنمية بلده، وذلك من خلال سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، إذ أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية والغير اقتصادية، إضافة إلى سد العجز القائم فيها⁽¹⁾.

و تتعدد الأدوات التمويلية لعجز الموازنة العامة للدولة، ومنها التمويل عن طريق البيع بأنواعه، ويتم ذلك من خلال بيع السلع والخدمات إلى الحكومة مع تأجيل دفع الثمن، ويمكن أن يكون التمويل بالبيع مباشرة من الشركات إلى الحكومة أو من خلال البنوك الإسلامية أو عن طريق الاقتراض النقدي بدون فوائد من البنوك العاملة في الاقتصاد، وذلك من خلال تخصيص الودائع بالحساب الجاري للإقراض القصير الأجل للدولة وتحملها ضمان للمودع مقابل ذلك، أيضا خصخصة بعض المشاريع الحكومية من خلال بيعها للقطاع الخاص المحلي، مثل مؤسسات المياه والكهرباء والاتصالات... الخ، إضافة إلى ذلك يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية في هذا المجال سواء كان لغرض تغطية العجز في الموازنة التشغيلية والاستفادة منها في تغطية الاحتياجات التمويلية في الموازنة التطويرية أو بهدف تملك المشاريع العامة للمجتمع كما تستطيع الدولة-مثلا- استعمال حصيلة صكوك البترول لتغطية عجز الميزانية بشكل عام دون ارتباط هذه الحصيلة بمشروع معين. وعند استحقاق الأجل تقوم الدولة نفسها ببيع البترول نيابة عن صاحب السند بموجب وكالة ينص عليها السند نفسه- إلى الغير وإعطاء ثمن البيع لمالك السند².

ويمكن أيضا استعمال صكوك المضاربة لتمويل عجز الموازنة العامة، ففي حالات العجز تقوم الدولة بتمويل العجز الموازاتي بقيامها بالمشاريع الكبرى التي لا تحملها موازنة سنة عن طريق إصدار صكوك المضاربة وذلك بدلا من سندات الخزينة، حيث تلعب صكوك المضاربة دور المعبيء للأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام.

¹ - زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 8، العدد 1، يونيو 2011، ص رقم 33.

³ - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية أنموذجا، رسالة ماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص 116.

خلاصة الفصل

بعد عرضنا لمحتويات الفصل الأول توصلنا الى أن عجز الموازنة يعد مشكلة تواجه أغلب الدول خاصة في ظل اتساع الحاجات العامة ونقص موارد الدولة والعجز الموازني يعبر عن الوضع الذي تزيد فيه نفقات الدول عن اي إيراداتها، وقد يكون هذا العجز مخطط يهدف الى معالجة وضع اقتصادي محدد وفق خطة مدروسة، أو يكون عجز غير مقصود ناتج عن قصور في إيرادات الدولة العامة.

وهناك العديد من الوسائل التقليدية تتبعها الدولة لتمويل هذا العجز الا ان لها مساوئ واثار سلبية، قد تضر بالاقتصاد على المدى البعيد، وعليه فقد توجهت الانظار لإيجاد وسائل واساليب جديدة مستمدة من صيغ التمويل الإسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر من خلال تطوير مجموعة من الادوات المالية المتمثلة بالصكوك الإسلامية كونها من ابرز منتجات الهندسة المالية والتي لاقت انتشارا واسعا ، اذ تمت هيكلتها على أنها وسائل مالية اضافية لإدارة السيولة لدى المؤسسات الإسلامية، فضلا عن مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثاني

فعالية الصكوك الإسلامية

في تمويل عجز الموازنة العامة

الفصل الثاني:

فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

مقدمة:

يعد عجز الموازنة مشكلة تواجه أغلب الدول، خاصة في ظل اتساع الحاجات العامة ونقص موارد الدولة، والعجز الموازني يعبر عن الوضع الذي تزيد فيه نفقات الدول عن إيراداتها، وقد يكون هذا العجز مخطط يهدف إلى معالجة وضع اقتصادي محدد وفق خطة مدروسة، أو يكون عجز غير مقصود ناتج عن قصور في إيرادات الدولة العامة.

وتعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية، والتي استطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويل مستمدة من روح الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية المتنوعة وخصوصاً الضخمة منها، ولقد أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحاً كبيراً في بعض الدول على غرار ماليزيا والسودان واللتين استطاعتا أن تعلن أنهما تجاوزتا عجز الموازنة العامة.

كما وسم هذا الفصل، فكانت مباحثه كالآتي:

المبحث الأول: عرض تجربة ماليزيا؛

المبحث الثاني: عرض تجربة السودان؛

المبحث الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد على الصكوك

الإسلامية.

المبحث الأول: عرض تجربة ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية وذلك لتربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، وتتعدد وتنوع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، بحيث أصبحت من أهم الأدوات المالية المتداولة على مستوى السوق الماليزي بل ومن أكثرها.

المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي:

عموما يمكن تصنيف الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي إلى ثلاث أنواع⁽¹⁾:

➤ الصكوك القائمة على عقد الشراكة .

➤ الصكوك القائمة على عقد البيع.

➤ الصكوك القائمة على عقد الإجارة.

والجدول الموالي يوضح مختلف أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا.

الجدول رقم 01: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار و مدة الاستحقاق

أنواع الصكوك الإسلامية	تاريخ أول إصدار	جهة الإصدار	قيمة أول إصدار	مدة الاستحقاق
صكوك المضاربة	2005	PG Municipal Bhd	80 مليون رينجيت ماليزي	بعد الانتهاء من المشروع
صكوك المشاركة	2005	Musyarakh one capital Bhd	2.5 مليار رينجيت ماليزي	سنتين
صكوك الوكالة بالاستثمار	2011	شركة غولف للاستثمار	-/-	-/-
صكوك المراجعة	1994	الحكومة الماليزية	-/-	خمس سنوات
صكوك البيع بثمن آجل				من 3 أشهر إلى سنة
صكوك الاستصناع	2003	Sks power sdn Bhd	5,6 مليار رينجيت	من 05 إلى 09 سنوات
الإجارة الدولية	2002	الحكومة الماليزية	600 مليون دولار	تستحق سنة 2007
الإجارة المحلية	2004	Ingress Corporation Bhd	160 مليون رينجيت	-/-

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا إلى معطيات مقتبسة من عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص 209 إلى 228.

¹- عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال، التجربة الماليزية نموذجا، مرجع سابق، ص 209.

المطلب الثاني: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا

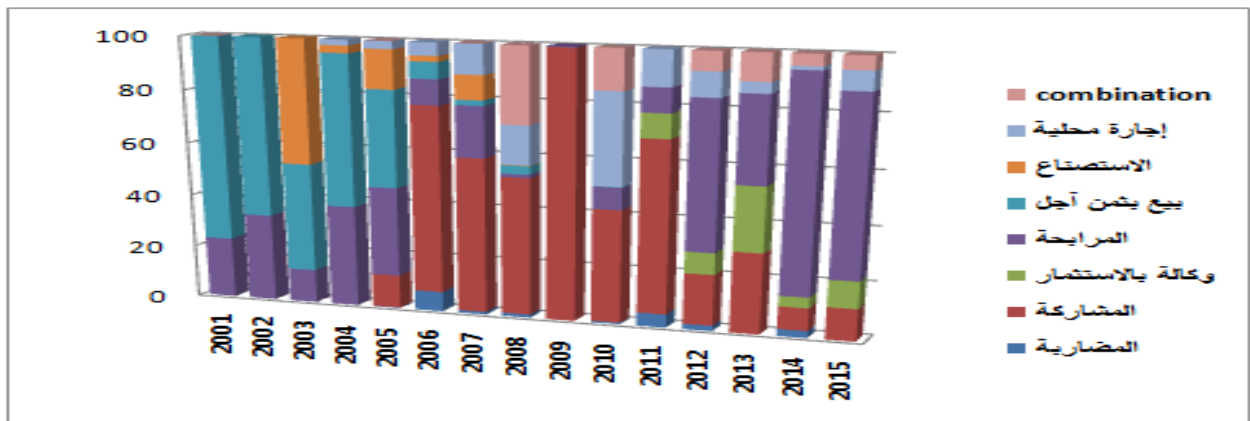
الجدول رقم 02: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المضاربة	0	0	0	0	0.2	7.5	1	1.2	0	0.6	5	2	0	2.63	0
المشاركة	0	0	0	0	12.6	70	58	51.4	99.6	42.1	64	19	30	8.42	12
وكالة بالاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	8	24	3.94	10
المرابحة	23	33	12.7	38.27	33.5	9.4	19	1.3	0.4	8.2	9	55	32	79.49	66
بيع بضمن آجل	77	67	40.8	56.88	36.3	6.2	2	3.1	0	0.2	0	0	0	0	0
الاستصناع	0	0	46.5	2.8	14.5	2.1	9	0.2	0	0	0	0	0	0	0
إجارة محلية	0	0	0	2.05	2.9	4.8	11	14.5	0	34	13	9	4	1.31	7

Source: Securities commission Malaysia Annual Reports (2002- 2015)

يتبين من خلال الجدول بأن صكوك المشاركة والمرابحة هي الأكثر تفضيلا من طرف دولة ماليزيا من بين مختلف الصكوك المتداولة بها، قد يكون ذلك راجع لكون اللجنة الاستشارية الشرعية حثت على ذلك لكونهما الأكثر توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

الشكل رقم 02: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

¹ - زبيدي البشير و حفوطة الأمير عبد القادر، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثالث: دور الصكوك في تمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا

لقد ساهم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا بشكل كبير، في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد، فمنذ ظهورها سنة 1990 أصبحت أداة جديدة تستعمل من طرف الحكومة و الشركات الخاصة على حد سواء لتلبية حاجياتهما الاستثمارية أو التنموية، والقطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 25%، متبوع بقطاع النقل بـ 23%، ثم قطاع الطاقة والمناجم بـ 17%، فقطاع البناء بـ 10% والاتصالات بـ 6%، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات أصدرت صكوكا بأكثر من 3% في كل قطاع، وقطاعات أخرى حصلت على 8%، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:¹

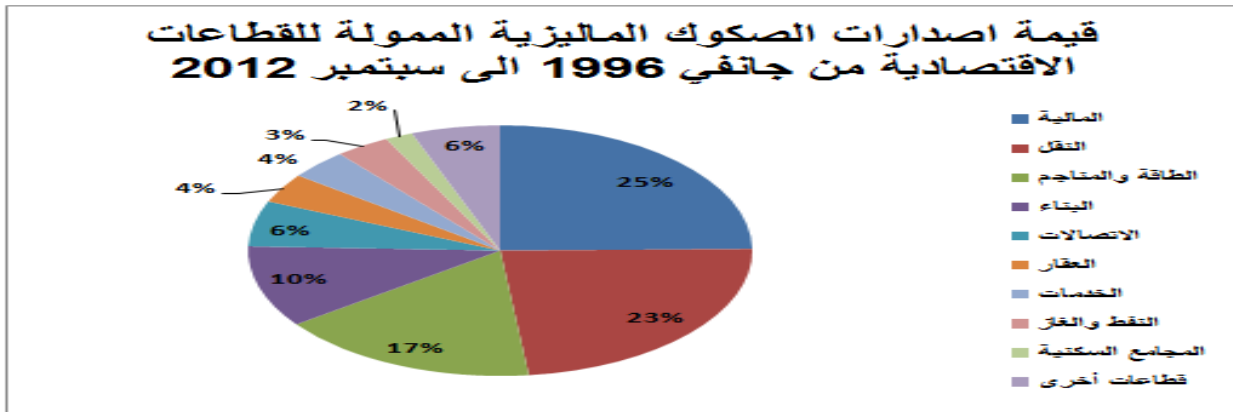
الجدول رقم 03: القطاعات الاقتصادية الممولة بإصدار الصكوك في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من جانفي 1996 الى سبتمبر 2012.

مليار دولار أمريكي

القطاعات	المالية	النقل	الطاقة والمناجم	البناء	الاتصالات	العقار	الخدمات	النفط والغاز	المجموع السكنية	قطاعات أخرى
قيمة الإصدارات	26.5	25	18	11.25	6.25	4.05	4.06	3.75	1.9	6.12
عدد الإصدارات	215	237	216	360	55	107	24	83	8	215

Source: Thomson reteurs Zawaya sukuk, perceptions and Forecast study 2013, p: 65.

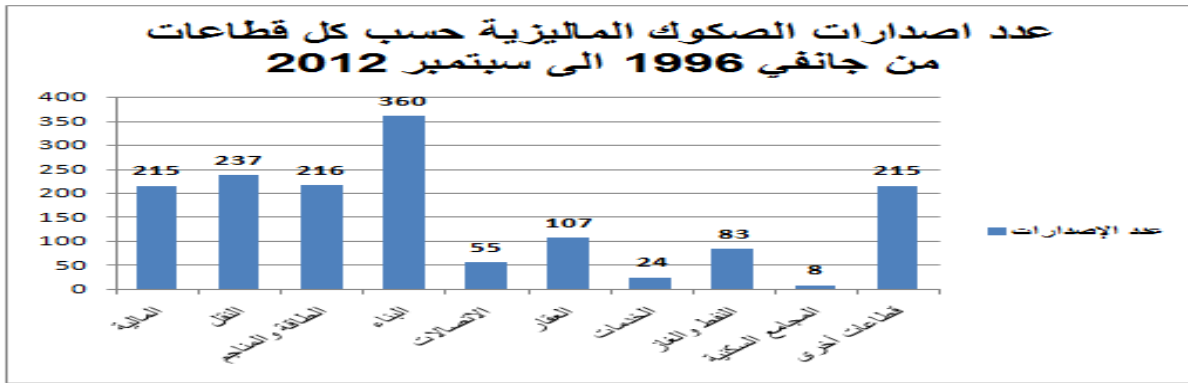
الشكل رقم 03 : قيمة إصدارات الصكوك الماليزية الممولة للقطاعات الاقتصادية من جانفي 1996 الى سبتمبر 2012.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

¹ - زبيدي البشير و حفوطة الأمير عبد القادر، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص14.

شكل رقم 04 : عدد إصدارات الصكوك المالية حسب كل قطاع من جانفي 1996 الى سبتمبر 2012



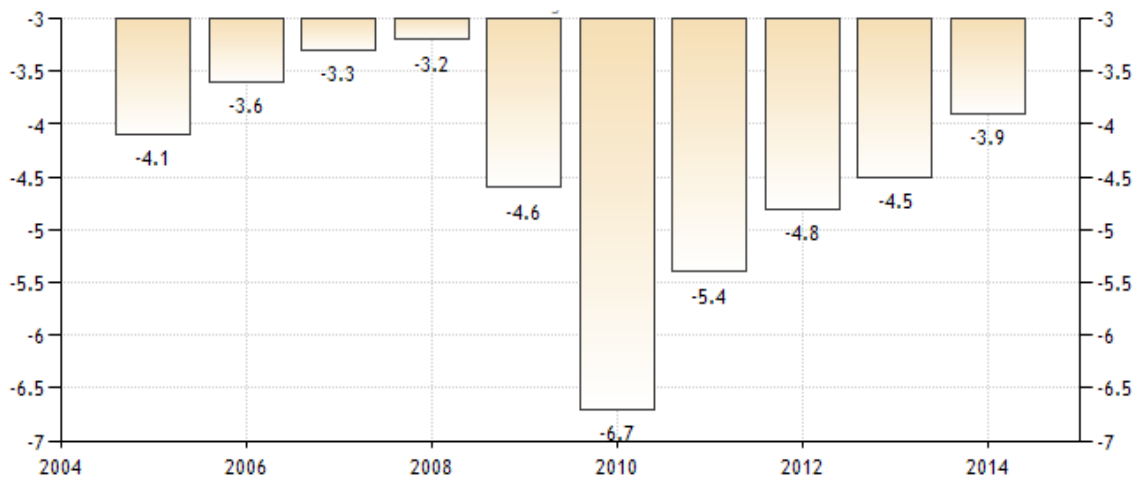
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

المطلب الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

الفرع الأول: تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2004 – 2014

تفيد التقارير من قبل وزارة المالية الماليزية أن موازنة الحكومة تسجل عجزا يعادل 3.90 % من الناتج المحلي للبلاد في عام 2013، غير أن المتوسط تراوح ما بين -4.1 % و -2.93 % من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2004 حتى عام 2013 ، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق من 3.90 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 و مستوى قياسي من - 6.70 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. و الشكل التالي يوضح موازنة دولة ماليزيا على النحو التالي:¹

الشكل رقم 5: تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2004 – 2014



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على موقع: <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators>

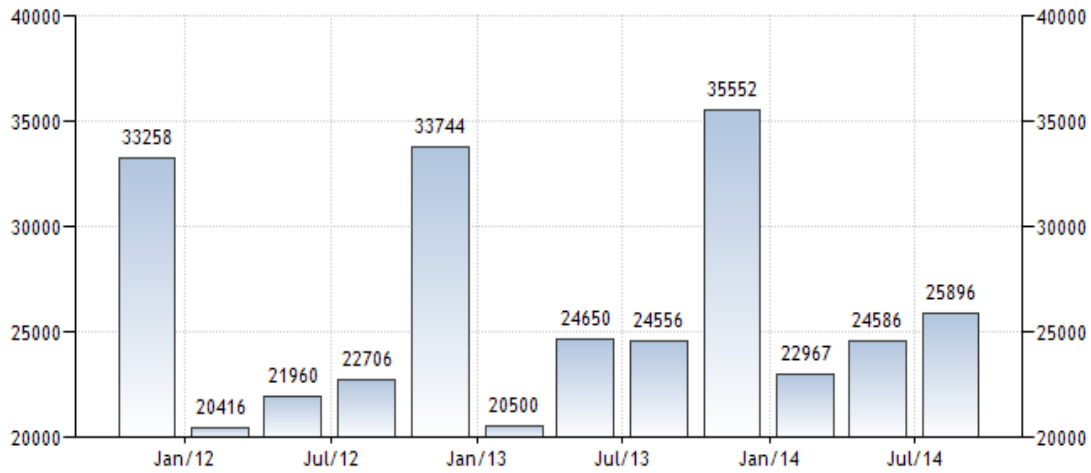
¹ - غالمي زهير، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، مرجع سابق، ص 329-333.

الفرع الثاني: الانفاق الحكومي في ماليزيا

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي في ماليزيا من MYR 24586 مليون في الربع الثاني من عام 2014 إلى MYR 25896 مليون في الربع الثالث من نفس السنة، بحيث بلغ متوسط الإنفاق الحكومي MYR 20625.64 مليون خلال الفترة " 2005 – 2014 "، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة MYR 35552 مليون، في حين تفيد التقارير الربع الرابع من عام 2013 أنه وصل الى مستوى قياسي منخفض بلغ MYR 12420 مليون في الربع الأول من عام 2005 .

و يوضح ذلك من خلال الشكل الذي يبين تطور الانفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة 2005 - 2014

الشكل رقم 6: تطور الانفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة 2005 - 2014



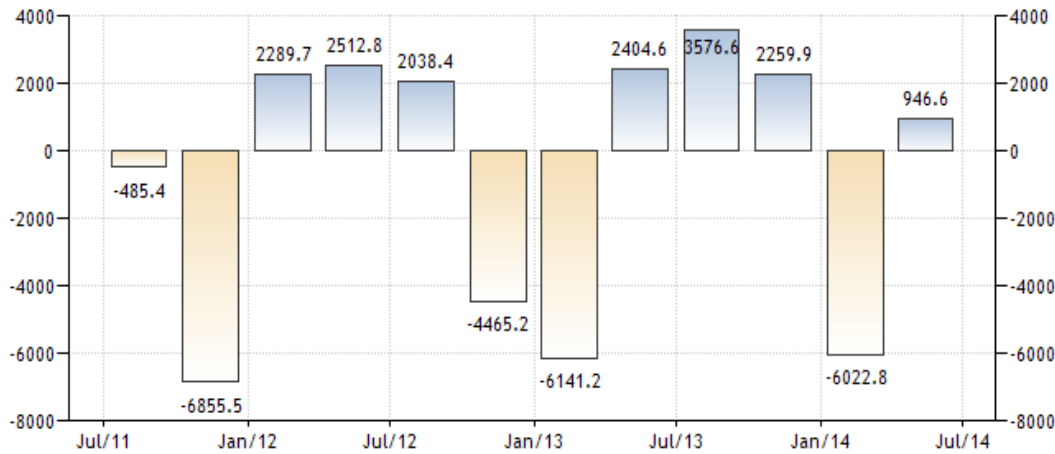
المصدر: من اعداد الطلبة بناء على موقع: <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators>

الفرع الثالث: قيم الفوائض والعجز لموازنة ماليزيا

سجلت ماليزيا فائضا في الموازنة الحكومية بقيمة MYR 946.60 مليون في الربع الثاني من عام 2014، في حين بلغ متوسط قيمة الموازنة MYR 1778.13 مليون خلال الفترة " 1981 – 2014 "، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة MYR 11959 مليون في الربع الرابع من عام 2003 و انخفض الى مستوى قياسي بقيمة - MYR 50,855,6 مليون في الربع الرابع من عام 2011.

والشكل الموالي يبين قيم الفوائض والعجز لموازنة ماليزيا خلال الفترة " 1981 – 2014

الشكل رقم 7: قيمة الموازنة لدولة ماليزيا



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على موقع: <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators>

الفرع الرابع: دور ماليزيا في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة

على الرغم من التحفظات الشرعية التي أثارها العديد من الفقهاء حول التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، فإن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، ولاشك أن الخبرة الماليزية وتطور قطاعها المالي قد ساعدها كثيرا في حصولها على المرتبة الاولى في هذا المجال، حيث صدر منها ما نسبته 70% من القيمة الاجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب البلد خلال الفترة "2001-2013"، بقيمة تقدر بحوالي 324.5 مليون دولار لحوالي 3045 إصدار، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية، منها إصدارات باوسترهد القابضة في ماليزيا لتمويل إنشاء محطة توليد الطاقة، وقد أطلقت ماليزيا سوق الصكوك في سنة 1996 من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية، ويعتبر سوق الصكوك سوقا متسارع النمو إذ بدأت الأشكال الحديثة من الصكوك في الظهور في بداية التسعينات في ماليزيا تحت مسمى سندات الدين الإسلامية والتي تصدر من قبل القطاع الخاص والعام، وتعتبر السنوات من 1990-2000 السنوات التمهيدية لسوق الصكوك في ماليزيا.¹

وبناء على حاجة السوق لصكوك مدعمة ومسنودة بأصول حقيقية "الإجارة مثلا" تحولت الصكوك من الدين الى صكوك مدعومة بالأعيان الحقيقية. إذ أضحت ذلك تحولا كبيرا في صناعة الصكوك الماليزية من الديون الى الأعيان والمنافع فأصبحت هياكل الصكوك تقوم على عقود المشاركة والملكية التي لا تفضي الى ديون "صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة"، مما أدى الى قبولها بشكل واسع وقد استخدمت الصكوك في تمويل كل القطاعات الاقتصادية بالبلاد بما في ذلك العجز في موازنة الدولة مما حقق قدرا جيدا من النمو، وتم التركيز على مشروعات البنية التحتية حيث تحتاج هذه المشروعات قدرا أكبر من التمويل، وشمل التمويل في هذا الإطار الموانئ، الطرق السريعة، محطات الكهرباء والاتصالات إضافة الى مشروعات العقار والمباني مما خفف من أعباء الموازنة العامة،

¹ - غالمي زهيره، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، مرجع سابق، ص 333.

المبحث الثاني: عرض تجربة السودان

لقد أثبتت العديد من تجارب إصدار الصكوك الإسلامية مقدرتها على تمويل عجز ميزانيات الحكومات وكذا المشاريع العمومية على اختلاف حجمها، ومن بين هذه التجارب تأتي التجربة السودانية والتي تعد من التجارب الناجحة والتميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، ولعل من أسباب نجاح هذه التجربة هو كون القطاع المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي يعمل وفق النظام الإسلامي منذ سنة 1992 و بذلك يكون النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد في تطبيق المصرفية الإسلامية في الوطن العربي والدول الإسلامية وفي مجال إصدار الصكوك الإسلامية والتي بدأت منذ سنة 1998.¹

المطلب الرابع: آلية ومتطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في السودان

الفرع الأول: إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة: في إطار جهود بنك السودان المركزي ووزارة المالية لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة كبديل للأدوات التقليدية، ثم ابتكار أدوات مالية تقوم على أسس شرعية، تتميز بدرجة من المرونة والواقعية ولتسهيل ذلك تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لتقوم مقام بنك السودان المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، ولذلك الغرض تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و 1% لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات سنة 1998، تحت قانون الشركات لعام 1925، برأس مال مصرح به قدر وقتها بـ 10 مليون دينار.

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الحكومية السودانية و آلية عملها: قامت شركة السودان للخدمات

المالية منذ إنشائها وحتى الآن بإصدار العديد من الأوراق المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتختلف الصكوك الحكومية السودانية باختلاف الأطراف المشاركة في عملية التعاقد، وصيغ إصدار كل نوع منها، و الغرض من إصدارها، و الجدول الموالي، يوضح آلية عمل كل نوع من هذه الصكوك.

¹- أنور سيكو واخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر "تجربة السودان نموذجاً"، مداخلة مقدمة الى اليوم الدراسي الأول حول: صيغ التمويل الإسلامي : بدائل لطرق التمويل التقليدية يوم 2017/12/10، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عين تموشنت، ص 9.

الجدول رقم (04): أنواع الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الأطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (المصارف)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهامة	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرون (أرباب المال)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	- المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) - مريحة، سلم، ... الخ (بين الشركة والوزارة).	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	- عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيله (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل.	- عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) - عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي)	تمويل استيراد سلع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	- عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيله (بين الشركة والوزارة)	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.
نور	من 2012 إلى 2013	المستثمرون (رب المال)	الشركة (المضارب)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	- عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيله (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدول.
شاشة	من 2013 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	- عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) - على أساس شراء الأصل وتأجيله (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق عائداً لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على: أنور سيكو وآخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر "تجربة السودان نموذجاً"، معلومات مأخوذة من التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنة 2014.

الفرع الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان

أولاً- واقع وتطور عجز الميزانية العامة للسودان خلال الفترة (2000- 2014)

كان عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2001م – 2004م حوالي 46.5 مليار دينار سوداني و بمعدلات نمو بلغت 158.7 (14.7 %) 268.9 % خلال الأعوام 2001، 2002، 2003، 2004م ، على التوالي و قد بلغ عجز الموازنة الكلي للعام 2005م حوالي 166.9 مليار دينار سوداني أي ما يعادل 2.6 % من الناتج المحلي مقارنة ب 1.5 % عام 2004م ، حيث تم تمويله من الموارد الآتية:¹

- قروض و منح أجنبية؛
- الصكوك الحكومية؛
- مصادر تمويل آخر؛
- الاستدانة من النظام المصرفي.

و في عام 2006م ارتفع العجز الكلي للقطاع العام بمعدل 91.1 % حيث تم تمويل العجز من مصادر خارجية بمقدار 96.7 مليار دينار و مصادر داخلية بمقدار 221.1 مليار دينار. و انخفض العجز للقطاع العام من 2508.8 مليون جنيه عام 2007م إلى 1277.7 مليون جنيه عام 2008م و قد تم تمويله من مصادر خارجية بمقدار 811.4 مليون جنيه و مصادر داخلية بمبلغ 466.3 مليون جنيه، كذلك ارتفع العجز الكلي للقطاع العام من 4895.5 مليون جنيه عام 2009م/ إلى 7586.1 مليون جنيه عام 2010م و قد تم تمويل العجز من مصادر داخلية و خارجية، ارتفع العجز الكلي للموازنة من 7586.1 مليون جنيه عام 2010م إلى 9121.1 مليون جنيه عام 2011م و تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية و الخارجية، و في 2012م بلغ العجز الكلي للموازنة 7653.4 مليون جنيه مقارنة بعجز 2011م بنسبة أداء بلغت 83.2 % من العجز في تقديرات الموازنة لعام 2012م و قد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية و الخارجية.

نلاحظ انخفاض حجم الفروض و المنح التي تساعد في تمويل العجز من 49.9 مليار دينار سوداني في عام 2004م إلى 48.1 مليار دينار سوداني في عام 2005م أي بمعدل انخفاض قدره 3.6 % هذا و قد تم تمويل الفجوة من مصادر التمويل المحلية (مصادر حقيقية) و التي بلغت 115.9 % مليار دولار أمريكي في عام 2005م تم توفير من شهادات شهامة و مصادر تمويل أخرى بالإضافة إلى الاستدانة الدورية و البالغة 2.9 مليار سوداني، يوضح الجدول رقم العجز الكلي و مصادر تمويله لأعوام 2000 – 2005.

¹ - ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016، ص 71- 75.

الجدول رقم 5: عجز الموازنة العامة للسودان خلال الفترة 2000 – 2005 مليار دينار سوداني

2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
1218.4	1023.9	715	472.2	365.2	331.5	الإيرادات الذاتية
1385.3	1103.8	739.0	517.9	418.8	352.2	إجمالي الإنفاق
166.9	74.8	24.0	45.7	53.6	20.7	العجز الكلي للموازنة
166.9	74.8	24.0	45.7	53.6	20.7	التمويل الإضافي المطلوب
48.1	49.9	22.4	9.6	5.4	11.7	المصدر: قروض و منح أجنبية
36.7	12.6	-	15.1	35.3	-	شهادة
79.2	5.8	5.1	8.1	2.8	1.0	مصادر تمويلية أخرى
2.9	6.5	6.7	12.9	10.0	8.0	الاستدانة

المصدر : العرض الاقتصادي ل 2000-2005، وزارة المالية و الاقتصاد الوطني

الجدول رقم 6: عجز الموازنة العامة للسودان خلال الفترة 2006 – 2014 مليار دينار سوداني

2010	2009	2008	2007	2006	البيان
20737.9	20045.6	24707.9	18462.4	1507.5	إجمالي الإيرادات العامة الذاتية
24162.1	21025.9	22724.8	17403.3	1471.3	اجمالي المصروفات الجارية
(3424.2)	(9803)	1983.1	1059.1	36.2	فائض(+) عجز(-) الموازنة الجارية
3899.7	3569.0	3260.8	356.9	354.0	مصروفات التنمية و الاستثمار الحكومي
7586.1	4895.5	(1277.7)	(2508.8)	(314.8)	العجز الكلي للقطاع العام
706.6	910.9	811.4	1731.8	96.7	تمويل خارجي
8292.6	3984.6	466.3	777.0	221.1	تمويل محلي

2014	2013	2012	2011
51228	34312	22168	22767
50374	93617	26272	28573
-3983	-5786	-7436	-8837
4837	3928	3333	3030
-4418	57-64	-7653	-9121
756	1073	3653	2783
3662	8353	2000	1500

المصدر : العرض الاقتصادي ل 2011-2014، وزارة المالية و الاقتصاد الوطني.

من الجدول أعلاه (5-6) نلاحظ أن بلغت السحوبات على القروض و المنح الأجنبية 2140.6 مليون جنيه بنهاية العام 2011 و بلغت السدادات 2084.9 مليون جنيه، و نتيجة لذلك بلغ صافي التمويل الخارجي 55.7 مليون جنيه و بلغت مساهمته في تمويل العجز 0.6% من إجمالي التمويل.¹

و بلغ الأداء الفعلي للسحوبات على التمويل المحلي 13901.5 مليون جنيه لعام 2011 و إجمالي السدادات 4836.0 مليون جنيه و بلغ صافي التمويل المحلي 9065.5 مليون جنيه و بنسبة مساهمة 99.4% من إجمالي تمويل العجز و يشمل التمويل المحلي على الآتي:

1- أدوات الدين الداخلي: (شهادة المشاركة الحكومية، صكوك الاستثمار الحكومية، سندات اطفاء الدين، الأوامر المستدعية) و بلغت نسبة مساهمتها 22.5% من إجمالي التمويل المحلي، و حيث استحوذت شهادات المشاركة الحكومية على النسبة الأكبر من مبلغ تمويل العجز مقارنة بأدوات الدين الأخرى، حيث بلغت 1687.5 مليون جنيه (بنسبة 47.8%) تليها صكوك الاستثمارات الحكومية بمبلغ 521.5 مليون جنيه (بنسبة 14.7%) من الإجمالي.

2- الاستدانة من بنك السودان المركزي: تنص المادة (48-1) من قانون بنك السودان لعام 2002 على جواز منح تسليف مؤقت للحكومة لا يتعدى 15% من إجمالي تقديرات للإيرادات العام 2011 و نسبة مساهمة في سداد العجز بلغت حوالي 17% من إجمالي التمويل المحلي.

و بلغ العجز الكلي للموازنة 6456.5 مليون جنيه في عام 2013 مقارنة بعجز قدره 7653.4 مليون جنيه في عام 2012، بنسبة أداء 64.3% عن العجز في تقديرات الموازنة لعام 2013 البالغ 10047.4 مليون جنيه، و قد تمت مقابله من مصادر التمويل الداخلية و الخارجية.

بلغت السحوبات على القروض و المنح الأجنبية 2060.3 مليون جنيه بنهاية عام 2013 و بلغت السدادات 6570.0 مليون جنيه، و بلغ صافي التمويل المحلي 538.2 مليون جنيه بنسبة مساهمة 83.4% من إجمال تمويل العجز. و يشمل التمويل المحلي على الآتي :

3- أدوات الدين الداخلي: تشمل شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) و صكوك الاستثمارات الحكومية و الضمانات و سندات الإطفاء و المتأخرات و بلغت نسبة مساهمتها 46.6% من إجمالي تمويل العجز، حيث شكلت الضمانات النسبة الأكبر من مبلغ تمويل العجز مقارنة بأدوات الدين الأخرى، حيث بلغت بمبلغ 2700.8 مليون جنيه بنسبة مساهمة 41.8% تليها شهادات المشاركة الحكومية بمبلغ 738.7% مليون جنيه بنسبة مساهمة 11.4%.

¹ - ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، مرجع سابق، ص 76-78.

4- الاستدانة من بنك السودان المركزي : بموجب المادة (48-01) من قانون بنك السودان لعام 2002 (تعديل عام 2002) يجوز للبنك منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط التي يقررها على ألا يجاوز التمويل في أي وقت 15% من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في السنة المالية التي يمنح فيها التمويل، على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي يمنح فيها التمويل. ووفقاً لهذه المادة تم منح الحكومة تمويلاً مؤقتاً بمبلغ 2375.5 مليون جنيه في عام 2013 ونسبة 9.3% من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة للعام 2013، مما أسهم في سداد العجز الكلي بنسبة 36.8%. وبلغ العجز الكلي للموازنة 4416.9 مليون جنيه بنهاية عام 2014 مقارنة بعجز قدره 6456.5 مليون جنيه في عام 2013 و قد تمت مقابله من مصادر التمويل الداخلية و الخارجية. بلغت السحوبات على القروض و المنح الأجنبية 1610.1 مليون جنيه بنهاية عام 2014 بينما بلغت السدادات 10868.7 مليون جنيه الفرق بينهما يمثل صافي التمويل المحلي 3546 مليون جنيه بنسبة مساهمة 80% من إجمالي تمويل العجز.

ثانياً- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان: لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دوراً مهماً في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2014 ، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بـ 1611.6 مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرت بـ 36% ، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فقد قدرت بـ 173.1 مليون جنيه أي بنسبة مساهمة 4% من إجمالي التمويل الداخلي لسنة 2014، والجدول رقم (11) يبين مساهمة كل من (شهادة) و (صرح) في تمويل العجز في الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014.¹

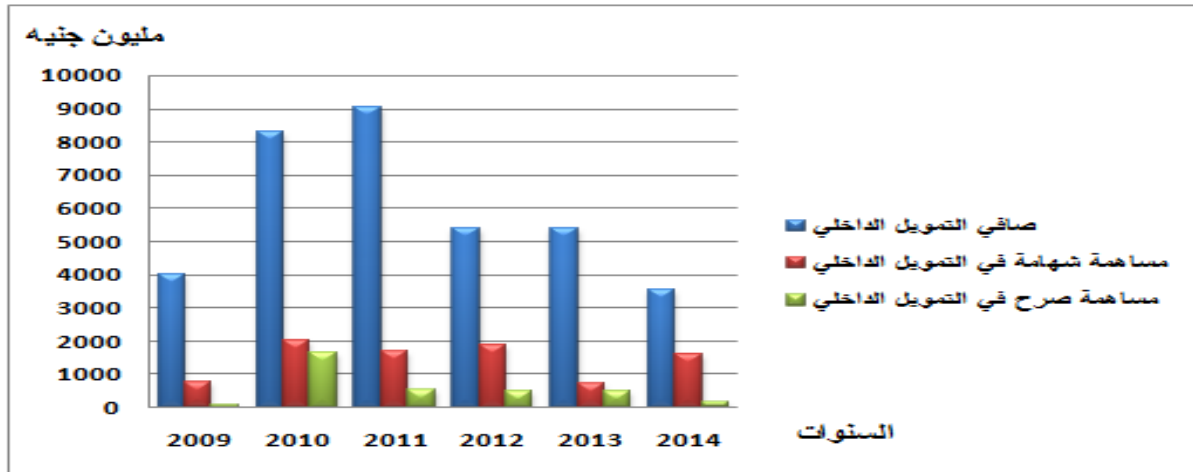
الجدول رقم (7): مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة 2009-2014 مليون جنيه سوداني

البند	السنوات					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العجز الكلي للموازنة	4895.5	7586.1	9121.2	7653.4	6456.5	4416.9
صافي التمويل الخارجي	910.9	706.6	55.7	268.3	1073.2	870.9
صافي التمويل الداخلي	3984.6	8292.7	9065.5	5385	5383.2	3546
مساهمة شهادة في التمويل الداخلي	749	2020	1687.5	1886.3	738.7	1611.6
مساهمة صرح في التمويل الداخلي	95	1662	521.5	501.2	495.7	173.1

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2009،2010،2011،2012،2013،2014.

¹ - أنور سيكو وآخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر "تجربة السودان نموذجاً"، مرجع سابق، ص 14.

الشكل رقم (8): مساهمة شهامة وصرح في التمويل الداخلي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 7 .

المبحث الثالث : تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد

على الصكوك الإسلامية

المطلب الأول: تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة 2000 – جوان 2017:

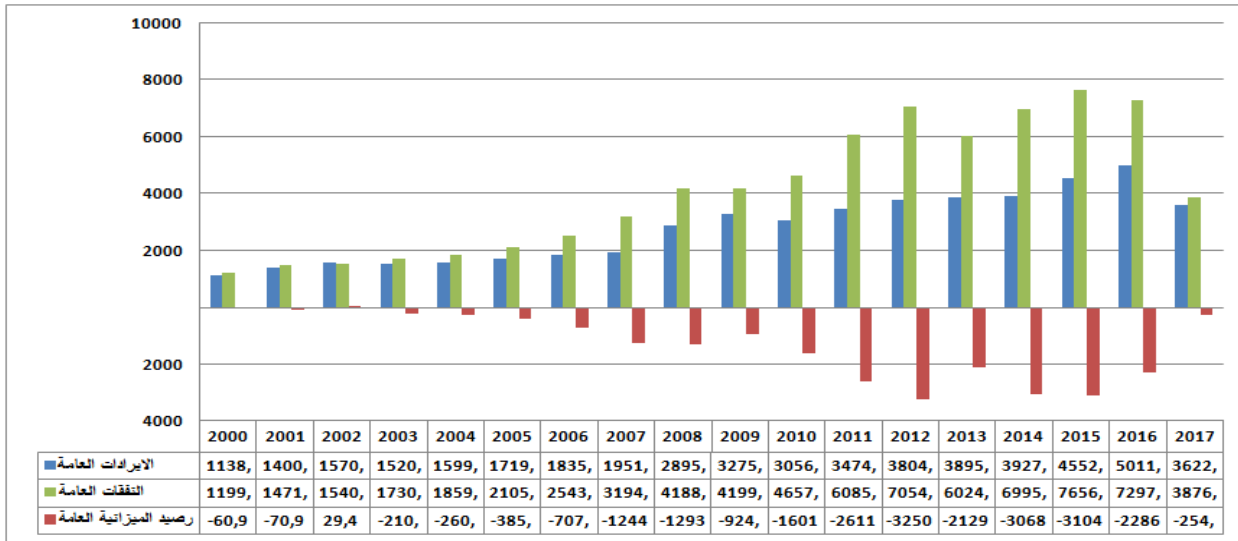
إن إتباع الجزائر لسياسة ميزانية تعتمد في الأساس على التوسع في حجم الإنفاق العام، في إطار تنفيذ جملة من برامج الاستثمارات العمومية، كان له أثر واضح على الوضعية العامة للميزانية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): تطور رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000 – 2017. (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 520,5	1 599,3	1 719,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2
النفقات	1199,8	1 471,7	1 540,9	1 730,9	1 859,9	2 105,1	2 543,4	3 194,9	4 188,4
رصيد الميزانية	-60,9	-70,9	29,4	-210,4	-260,6	-385,3	-707,9	-	-
2009	3 275,4	3 056,7	3 474,1	3 804,5	3 895,3	3 927,7	4 552,5	5 011,6	3 622,1
الإيرادات	4 199,7	4 657,6	6 085,3	7 054,4	6 024,1	6 995,7	7 656,3	7 297,5	3 876,5
النفقات	-924,3	1600,9	2611,2	3249,9	2128,8	3068,0	3103,8	2285,9	-254,4
رصيد الميزانية									

Source : Ministère des Finances, Prévision et Politique, op cit; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, op cit.

الشكل رقم (9): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2000 إلى نهاية جوان 2017



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8).

لقد شهد رصيد الميزانية العامة تطورا ملحوظا بدءا من سنة 2000، حيث شهد رصيد الميزانية عجزا قدر بحوالي 60,9 مليار دينار، وتواصل هذا العجز خلال سنة 2001، لكن بزيادة قدرت بـ 10 ملايين دينار، وذلك راجع لتجاوز النفقات لحجم الإيرادات العامة المقيدة في الميزانية، أما سنة 2002 فشهد رصيد الميزانية فائضا لم يتجاوز 30 مليار دينار حيث فاقت الإيرادات العامة لهذه السنة النفقات العامة، لكن بعد ذلك تواصل العجز ليصل إلى 260,6 مليار دينار سنة 2004، بعدما تجاوزت النفقات العامة 1859,9 مليار دينار، ولعل ذلك راجع لتنفيذ الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبلغ العجز سنة 2008، قيمة 1293,2 مليار دينار، وهو ما يمثل 5 أضعاف العجز المسجل سنة 2004، ويرجع ذلك لزيادة النفقات بوتيرة فاقت زيادة الإيرادات العامة، خاصة في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2005 إلى 2009، ثم انخفض العجز بحوالي 28% سنة 2009، ليسجل قيمة 924,3 مليار دينار، لعل هذا التحسن الطفيف راجع لارتفاع حصيلة الإيرادات العامة إلى مبلغ 3275,4 مليار دينار، لكن سرعان ما عاود العجز في الميزانية ارتفاعه مجددا ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2012، بقيمة قدرت بحوالي 3249,9 مليار دينار جزائري، ولعل هذا العجز الكبير راجع لشرع الحكومة في تنفيذ برنامج الاستثمارات العمومية من 2010 إلى 2014، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات التسيير نتيجة ارتفاع أجور الموظفين التابعين لقطاع الوظيفة العمومي وإلى زيادة أعباء التحويلات الاجتماعية، وتراوح العجز خلال الفترة من 2013 إلى 2016، ما بين 2129 مليار دينار سنة 2013، و 3104 مليار دينار المسجلة سنة 2015، و تحمل صندوق ضبط الموارد تمويل العجز في رصيد الميزانية منذ سنة 2006 وإلى غاية سنة 2016، لكن في ظل تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2015، وتدهور موارد الصندوق المهددة بالنفاذ تواجه الحكومة صعوبة في مواجهة العجز الميزاني ابتداء من سنة 2017، وهو ما اقتضى من الحكومة البحث عن بدائل أخرى لتمويل العجز ومن بينها الإصدار النقدي أو ما يعرف بالتمويل الغير تقليدي.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كأداة لتمويل العجز في الموازنة

نتيجة ارتفاع أسعار النفط في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حققت الجزائر فوائض مالية معتبرة، و من أجل استغلال هذه الفوائض و استعمالها و الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط و البعيد، قررت الحكومة إنشاء صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنوياً، و قد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، الذي حدد نوع و أهداف و مجال عمل هذا الصندوق.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد:

أولاً- تعريف صندوق ضبط الموارد: "Fonds de Régulation Des Recettes" هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 التي تنص على ما يلي: **يُفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"**⁽¹⁾. وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

ويعتبر صندوق ضبط الموارد أو ما يطلق عليه في بعض البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط أحد الحلول الاقتصادية المبكرة لمواجهة تعقيدات السياسة المالية في الدول النفطية،² وتعد الجزائر أحد هذه الدول التي بادرت إلى إنشاء هذا الصندوق لضمان تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات العامة جراء تقلب أسعار النفط، إضافة إلى تسديد المديونية العمومية (الداخلية و الخارجية)، ويحصل الصندوق على موارده من فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة.

¹ - قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، نص المادة رقم 10، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص 07 ..

² - صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013، ص: 175

الفرع الثاني: أهم التعديلات التي أدخلت على الصندوق: لقد مر صندوق ضبط الموارد منذ نشأته بعدة محطات ، و سجل تطورات مهمة في مساره ، وذلك من خلال التعديلات التي شهدتها والتي مست مكوناته و كفاءات تسييره، و هي تتمثل فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر بتاريخ 06 فبراير 2002 والذي حدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 حيث أشار هذا المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 2002 إلى فتح الحساب رقم 103-302 في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، و أن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، و أن يقيد في هذا الحساب :

- في باب الإيرادات : فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، و كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق؛
- و في باب النفقات : ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي ، و تخفيض الدين العمومي؛

يحدد قرار من وزير المالية قائمة الإيرادات و النفقات المسجلة في هذا الحساب.

- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16 جوان 2002 للسيد وزير المالية و الذي يحدد الإيرادات و النفقات المحسوبة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302؛

- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18 جوان 2002 و التي تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 و الذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد؛

- قانون المالية لسنة 2004 و الذي شمل تعديلا متعلق بمصدر تمويل الصندوق و ذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية إلى مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية ، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق⁽¹⁾ ؛

- قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الذي تم فيه تعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: "تمويل عجز الخزانة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري" إن هذا التعديل يبين بأن تمويل عجز الموازنة العامة قد وُسع ليشمل تمويل عجز الخزانة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، و هو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزانة العمومية و بالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز، على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق

¹ - قانون 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004، المادة 66 الجريدة الرسمية رقم 83 المؤرخ في ديسمبر 2003، ص28.

لا يمكن تجاوزه، و هو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل و ضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد⁽¹⁾.

- قانون المالية لسنة 2017، تم فيه تعديل باب نفقات صندوق ضبط الموارد، ليصبح هذا الأخير مكلفا بتمويل عجز الخزينة مهما كان رصيده، وبالتالي تم تعديل المادة التي تحدد تسقيف لنفقات الصندوق عند مستوى 740 مليار دينار، وهذا راجع لانخفاض الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، ورغبة الدولة في الاستفادة من الأموال المتبقية لدى الصندوق في تغطية العجز في الميزانية وكذا الخزينة للسنة المالية 2017⁽²⁾.

الفرع الثاني: دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة والخزينة العمومية

أولا- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد: لقد سجل صندوق ضبط الموارد في إطار إدارته للفوائض البترولية، تطورات هامة في وضعيته منذ إنشائه، وهي التطورات التي يمكن إبرازها من خلال تحليل الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000- جوان 2017 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

م ق م 2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	-2000 2009	السنوات
الموارد									
1042.6	2072.2	4408.1	5563.5	5633.7	5381.7	4842.8	4316.5	4280.1	رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة
2200.1	1772.6	2273.5	3388.1	3678.1	4054.3	3829.7	2820.0	19876.2	الجباية البترولية الفعلية (التي تم تحصيلها)
2200.1	1682.6	1722.9	1577.7	1615.9	1519.0	1529.4	1501.7	10605.7	الجباية البترولية المقيدة في الميزانية
0	90.0	550.6	1810.3	2060.2	2535.3	2300.3	1318.3	9270.5	فائض قيمة الجباية البترولية
الاستخدامات									
0	0	0	0	0	0	0	0	2600.2	تخفيض حجم المديونية
0	0	0	0	0	0	0	0	608	تسيقات لبنك الجزائر
941.7	1119.6	2886.5	2965.7	2132.5	2283.3	1761.5	791.9	1745.9	تمويل عجز الخزينة
100.9	1042.6	2072.2	4408.1	5563.5	5633.8	5381.7	4842.8	4316.5	رصيد الصندوق في نهاية السنة 12/31

Source : Ministère des Finances, Notes de présentation des projets de la loi de finances pour 2014 et 2017.

¹ - الأمر 06-04 المؤرخ في 15 يوليو 2006 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المادة 25، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 19 يوليو 2006، ص 08.

² - قانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 121، الجريدة الرسمية رقم 77، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016، ص 50.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (9)، أن موارد الصندوق تعتمد اعتمادا كبيرا على فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، والتي بلغت مستويات كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أما فيما يخص استخدامات الصندوق فقد استخدمت موارده منذ نشأته وإلى غاية سنة 2009 في تخفيض المديونية العمومية وبالأخص المديونية الخارجية، وكذلك قام بمنح تسبيقات لبنك الجزائر سنة 2007، إضافة إلى ما سبق وبعد التعديل الذي أدخل على الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2006، أصبح الصندوق معني بتمويل عجز الخزينة العمومية والذي بلغ أكبر قيمة له سنة 2014 والتي قدرت بحوالي 2965.7 مليار دينار جزائري، لكن مع تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2015، انخفضت الجباية البترولية المحصلة بشكل ملحوظ بحيث لم تتجاوز 1800 مليار دينار جزائري سنة 2016، وبالتالي انخفضت معها قيمة الجباية البترولية المقيدة في الميزانية العامة للدولة إلى ما دون 1700 مليار دينار، أما عن الفائض في الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد فقد بلغ ادني مستوى له، حيث بلغ قيمة 90 مليار دينار، وفي ظل هذا الوضع، ونتيجة استمرار العجز في الميزانية العامة ومعه العجز في الخزينة، أخذت أرصدت الصندوق في التآكل لتصل إلى ما دون 1045 مليار دينار بعد الانتهاء من تنفيذ قانون المالية لسنة 2016، وفي ظل هذه الظروف لجأت الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2017، إلى إدخال بعض التعديلات في باب نفقات الصندوق، ليصبح الصندوق معني بتمويل العجز حتى لو قل رصيده عن 740 مليار دينار جزائري المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وذلك بغية تغطية عجز الميزانية لسنة 2017.

ثانيا- دور صندوق ضبط الموارد في استقرار الموازنة العامة للدولة: إظهار الدور الذي قام به الصندوق في تمويل العجز .

الجدول رقم (10): تمويل عجز الخزينة عن طريق صندوق ضبط الموارد خلال الفترة من 2000- جوان 2017. (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة العامة	-60.97	-70.92	29.4	-210.4	-260.6	-385.3	-707.9	-1243.6	-1293.2
الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	-54.37	-55.23	15.07	-186.5	-187.3	-472.2	-647.3	-1258.0	-1401.6
تمويل عجز الخزينة (صندوق ضبط الموارد)	0	0	0	0	0	0	91.5	531.9	758.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	ن جوان 2017
رصيد الموازنة العامة	-924.3	-1600.9	-2611.2	-3249.9	-2128.8	-3068.0	-3103.8	-2285.9	-254.4
الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	-1113.7	-1496.5	-2395.4	-3281.1	-2205.9	-3185.9	-3172.3	-2343.7	-384.1
تمويل عجز الخزينة (صندوق ضبط الموارد)	364.3	791.9	1761.5	2283.3	2132.5	2965.7	2886.5	1119.6	941.7

Source : Ministère des Finances, Notes de présentation du projet de la loi de finances pour 2003, 2005, 2008, 2014, 2017 ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017, disponible sur le site : تاريخ الاطلاع : 2017/11/25

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

إن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء السنة المالية 2002 التي حقق فيها فائض بقيمة 29 مليار دينار، إضافة إلى ذلك سجل الرصيد الإجمالي للخزينة أيضا عجز في جميع السنوات باستثناء سنة 2002 أين تم تحقيق فائض قدره 15.07 مليار دينار جزائري، وبلغت أكبر قيمة للعجز الميزاني 3103.8 مليار دينار جزائري والتي سجلت سنة 2015، وهذا العجز راجع إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الإيرادات العامة للدولة . وفيما يخص كيفية تمويل العجز الميزاني يمكن أن نلاحظ اعتمادا على الجدول رقم (06) ما يلي:

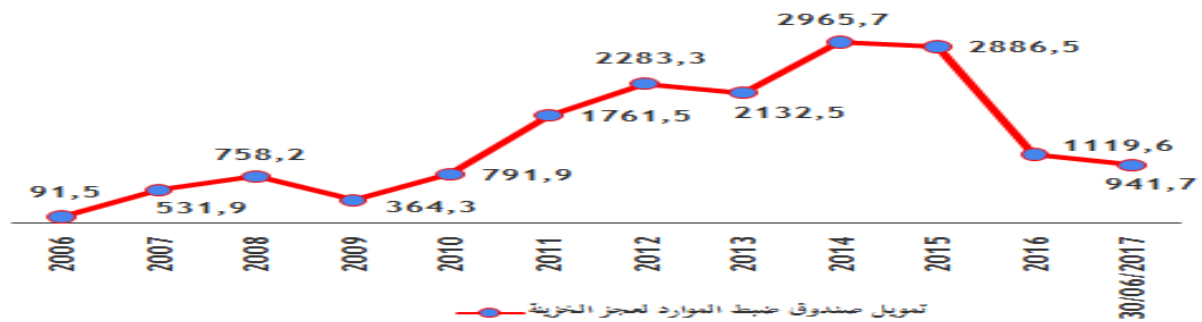
1. الفترة من 2000 إلى 2005: خلال هذه الفترة لم تلجأ الحكومة إلى موارد صندوق ضبط الموارد من أجل تمويل عجز الموازنة والدليل على ذلك أننا لم نسجل أي اقتطاعات من موارد الصندوق خلال هذه الفترة موجهة لتغطية العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، ولعل هذا يفسر برغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل العجز الذي يحدث نتيجة لانخفاض أسعار النفط دون مستوى السعر المرجعي والمقدر خلال تلك الفترة بـ 19 دولار أمريكي للبرميل من النفط .

2. الفترة من 2006 إلى نهاية جوان 2017: بداية من سنة 2006 شرعت الحكومة في الاقتطاع من موارد الصندوق لتغطية العجز في الميزانية حيث قدرت قيمة الاقتطاع في تلك السنة بـ 91.53 مليار دينار جزائري، وذلك جاء نتيجة للتعديل الذي أدخل على الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2006، حيث أصبح الصندوق معني بتمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، و بلغت أكبر مساهمة من قبل الصندوق في تغطية العجز سنة 2014 بقيمة قدرت بحوالي 2965.7 مليار دينار جزائري، ونتيجة لانخفاض الجباية البترولية ابتداء من 2015، و نظرا لاستمرار العجز في الميزانية العامة، وبلوغه أقصى قيمة له سنة 2015 بقيمة 3103.8 مليار دينار، من المتوقع أن تستنفذ جميع مدخرات الصندوق في سبيل تغطية عجز الميزانية للعامة للدولة إلى غاية سنة 2017.

مما سبق يمكن القول أن دور صندوق ضبط الموارد في تمويله لعجز الموازنة العامة قد تم بطريقتين:

- طريقة غير مباشرة من خلال المساهمة في تسديد المديونية العمومية التي لجأت إليها الحكومة لتغطية العجز في الميزانية ؛
- طريقة مباشرة من خلال مساهمته المباشرة في تمويل جزء من عجز الموازنة وذلك ابتداء من سنة 2006 وإلى غاية يومنا هذا.

الشكل رقم (10): تمويل عجز الخزينة عن طريق صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006- جوان 2017



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06).

المطلب الثالث: تحديات وآليات استخدام الجزائر للصكوك الإسلامية كبديل لتمويل العجز في الموازنة العامة

الفرع الأول: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الوطني الجزائري:

يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:¹

أولاً- إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من :

➤ تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف؛

➤ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛

➤ زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

ثانيا- تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخل النفط المتميزة بالتذبذب.

ثالثا- تمويل عجز الميزانية: تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

رابعا- تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، الإنتاجية، الخدماتية... الخ).

خامسا- تحقيق التنمية الاجتماعية: وذلك عن طريق:

➤ توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية؛

➤ إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، و مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

¹- زبيدي البشير و حفوطة الأمير عبد القادر، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 15-16.

الفرع الثاني: تحديات و معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

من أهم أهداف أي قانون أن يستجيب للتغيرات التي يشهدها المجتمع، في الاستجابة لمطالبه و تقويم سلوكه و محاولة الرقي به، و القانون المصرفي واحد منها إذ ما وجد إلا لينظم المؤسسة المصرفية و علاقاتها و يقوم سلوكها بالاتجاه الذي يحميها و يحمي المتعاملين معها بهدف ترقيةها و تطويرها لتكون في مستوى تطلعات المجتمع و الدولة. و كأى قانون آخر في الجزائر فمن المفروض أن تكون مصادر القواعد القانونية الحاكمة لقانون النقد و القرض هي الدستور ثم الشريعة الإسلامية ثم العرف و من بعدهم قوانين الطبيعة و العدالة، فكيف له أن يحتكم للفائدة الربوية ليجعلها محور النشاط المصرفي الجزائري، فلا الدستور نص على مبادئها ولا الشريعة الإسلامية تجيزها و لا عرف الجزائريين يقضي بها و لا هي من قواعد العدالة و قوانين الطبيعة.¹

تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، و هو ما يجعل من البيئة المالية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية، و يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في النقاط الآتية:

أولاً- على مستوى التشريعات والقوانين:

يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري ممتثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي²:

1- قانون النقد و القرض: غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع الى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 03-11

¹ حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف 1، 2015، ص 51.

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، مداخل مقدمة الى المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 2014، ص 27 و

المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض و الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم¹.

2- القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين .

3- قانون الضرائب : إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم و الاستصناع وفق للقواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة للملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريماتها التقليدية.

ثانيا- على مستوى قانون بورصة القيم المنقولة :

بورصة الجزائر الاستثناء الوحيد من حيث المبادرة في البحث عن الإطار القانوني المناسب لإصدار الصكوك في السوق الجزائرية، فبعد رفض لجنة مراقبة البورصة COSOB لطلب إدراج صكوك إسلامية لصالح أحد البنوك الإسلامية سنة 2010، بدعوى اختلاف الصكوك الإسلامية عن السندات التقليدية، وغياب الإطار القانوني المنظم لها على مستوى القانون التجاري بالإضافة لعدم اشتغال مفهوم الملكية في القانون المدني الجزائري على طبيعة الملكية التي تتميز بها الصكوك الإسلامية بصفتها ملكية مقيدة (دون حق الاستعمال) وعدم وجود نص ينظم الشركة ذات الغرض الخاص الضرورية في إصدار الصكوك شرعت لجنة مراقبة البورصة في البحث عن الأطر المناسبة لإصدار مثل هذه الأوراق المالية في بورصة الجزائر، بدعوة وزارة المالية إلى إنشاء لجنة تضم وزارة المالية وبنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي من القانونيين والأساتذة الجامعيين لإنجاز تقرير حول مفهوم الصكوك وأنواعها وطبيعتها القانونية والمعالجة الضريبية الملائمة لها ليكون الإطار لصياغة قانون خاص بإصدار الصكوك في الجزائر.²

ولو أن الأمر يبقى لحد الساعة مجرد مقترح، لكنه يعتبر خطوة مهمة جدا لأنه التبنى الأول من مؤسسة رسمية جزائرية لفكرة المنتج المالي الإسلامي.

¹ - سليمان ناصر ربابعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سابق، ص28

² - حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مرجع سابق، ص 58.

وتبقى العوائق السابقة قانونية بالدرجة الأولى، إلا أن تحريكها وتليينها يستدعي إرادة سياسية وتشريعية وهي الغائبة لحد الساعة عن الأجهزة التنفيذية المعنية بالأمور المالية والمصرفية في الجزائر، وهو ما جرّ الجزائر أن تكون متخلفة إقليميا ودوليا عن تجربة الصناعة المالية الإسلامية.¹

إن التأخر المسجل في الجزائر لا يستدعي اليوم تعديلات في هذا القانون أو ذاك، بل يتطلب قوانين خاصة بكل مؤسسة ومنتج، تبني نظاما ماليا إسلاميا مستقلا عن النظام التقليدي، يكون له ميزة الاستفادة من حسنات وعثرات التجارب السابقة، لعله يكون شفيعا ليحُبَّ الشرخ الكبير الذي عطّل مسيرة الصناعة المالية الإسلامية في بلد كان ليكون رائدا فيها لا تابعا لها.

1- الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: فالملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية و صناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الربعية من المصادر الطاقوية الغير متجددة.²

2- نقص التأهيل والتدريب: من بين العوائق أيضا، قلة الكوادر البشرية المؤهلة و المدرية وصاحبة الخبرة في مجال المالية الإسلامية عامة و التصكيك الإسلامي خاصة، ولعل ذلك راجع إلى عدم توفر تخصصات وبرامج للمالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي.

¹ حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مرجع سبق، ص 58.
² صالح صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في أفق 2024، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول حول: منتجات و تطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 6

الفرع الثالث - متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

أولاً- تأسيس الهيئات المحلية الداعمة: بعد أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتفعيل نشاطاتها في الجزائر، يمكنها أن تتعاون فيما بينها و مع الحكومة الجزائرية والوزارات القطاعية ذات الصلة على استكمال دورها بإنشاء هيئات أخرى لها مهام محددة، بهدف توفير الدعم اللازم للمالية الإسلامية في الجزائر، و زيادة حجم سوق خدماتها، بما يعزز قدرتها التفاوضية تجاه المؤسسات الرسمية، و لعل أهم هذه الهيئات هي:¹

1- إنشاء لجنة عليا للفتوى و الرقابة الشرعية: من أجل التنسيق بين فتاوي الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية و الحد من التباين فيما بينها في القضايا الحساسة، في إطار تبني المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة و المراجعة، و إيجاد آليات للرقابة الشرعية في الممارسات العملية.

2- إنشاء محكمة مالية: من أجل نظام قضائي متخصص في الجوانب المصرفية و المالية يتولى تسوية نزاعات التأمين و البنوك، حيث يلاحظ في تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر غياب جهاز قضائي لتنفيذ الأحكام الخاصة بالعمل المصرفي و التأميني.

إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية : حيث يقوم بتقديم خدمات تدريبية و استشارية في مجال الخدمات المالية الإسلامية، تشمل كافة الجوانب الشرعية و المصرفية و المالية و الاقتصادية و الادارية.

3- إنشاء هيئة للحكومة و إدارة المخاطر : من أجل تحقيق ممارسات شفافة و عادلة و نزيهة، و التحكم في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، للحد من آثار الأزمات المالية.

4- إنشاء مركز للهندسة المالية الإسلامية : من أجل توفير البدائل للمنتجات و الخدمات المالية التقليدية، و طرح منتجات مبتكرة تستوعب الاحتياجات المالية الحقيقية للمواطن الجزائري.

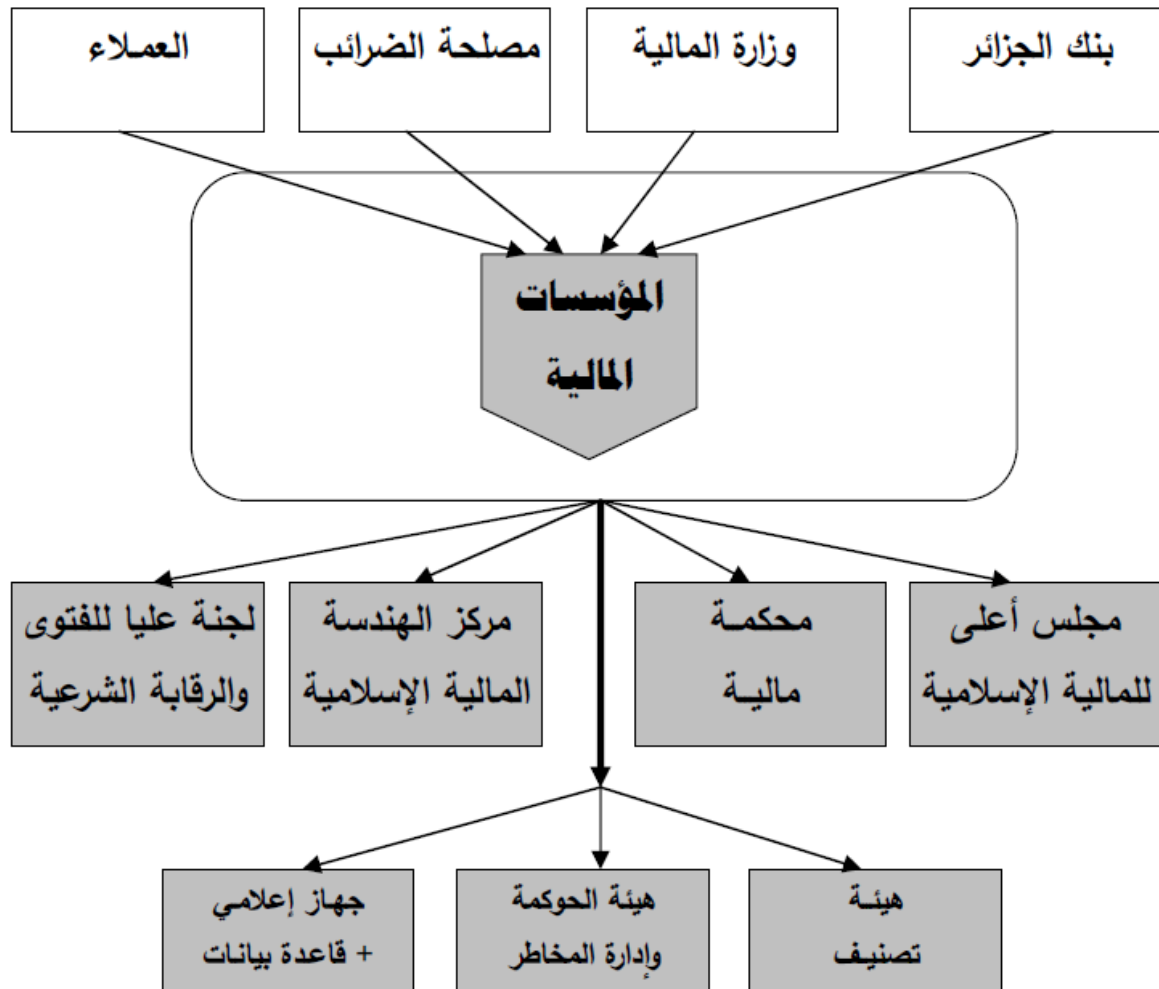
5- إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية من الناحية الائتمانية والتكنولوجية و الشرعية : من أجل تقييم الملاءة المالية للمؤسسة أو منتجاتها، و درجة الانضباط الشرعي فيها، و اعتماد منح جائزة مالية للمؤسسة التي تملك أفضل موقع إلكتروني، و جائزة للمنتج الذي يتمتع بأفضل تصنيف بصفة دورية ضمن احتفالية خاصة،

¹ عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وإفريقيا المستقبلية، مداخلة مقدمة الى الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، أيام 18-19-20/4/2010، ص31-32

6- إنشاء قاعدة للبيانات التأمينية و المصرفية و الإسلامية، من أجل توفير بنية معلوماتية و إحصائية و مرجعية للبحوث في المالية الإسلامية (معاجم، باحثين، علماء، مؤسسات، أبحاث و دراسات ...)، نتيجة لتشتت الطاقات و الكفاءات العلمية بفعل ضعف التواصل و غياب الحاضنات العلمية.¹

ثانيا- إيجاد جهاز إعلامي يقوم بالتوجيه و التوعية بخدمات المؤسسات المالية الإسلامية و توصيل المعلومات الضرورية عنها، و بخاصة في مجال الفضائيات و المواقع الالكترونية و المجالات المتخصصة و الندوات و النشرات الدورية، حيث يلاحظ في تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر ضعف في الجانب الإعلامي و قصور واضح في التواصل لتوعية المجتمع الجزائري بطبيعة المالية الإسلامية و آلياتها.

الشكل رقم 11: مقترح للهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة نقلا عن، عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص 31.

¹ - عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص 31 .

خلاصة الفصل

بعد عرضنا لمحتويات الفصل الثاني توصلنا الى مدى أهمية وفعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال عرض تجربتي ماليزيا والسودان اللتان اعتمدا على الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

كما أبرزنا خلال هذا الفصل القيمة المضافة التي قد تحققها للاقتصاد الوطني الجزائري ومدى قدرة اعتماده عليها في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك إبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق وتفعيل هاته الصيغة التمويلية ضمن المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر.

- الخاتمة العامة -

الخاتمة العامة

يعد موضوع عجز الموازنة من أهم الاشكاليات التي تواجه صناع القرار في الدول، لا سيما منه الدول النامية ذات أحادي التصدير (الاقتصاد الريعي).

فكانت أغلب الدول تلجأ الى الأساليب التقليدية لتمويل عجز موازنتها العامة من تمويل داخلي وخارجي وغيرها، ولكن سبب زيادة تواصل العجز وقصور هاته الأساليب في تمويله، بدأت تبحث عن بدائل فعالة لتمويل هذا العجز، ومن بين هاته البدائل هي البدائل الشرعية (الصكوك الإسلامية).

أصبحت لصكوك الإسلامية أهمية بالغة في تمويل اقتصاديات الدول النامية، حيث زاد تنوع إصدارتها و الاقبال عليها بسبب القبول التي لاقت من أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبسبب فعاليتها التمويلية وقدرتها على منافسة أدوات التمويل التقليدي من جهة أخرى.

حيث حاولنا من خلال دراستنا المتحورة حول دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة إبراز مدى كفاءة هاته الصيغة الشرعية في تمويل العجز الموازي ومدى قدرتها بأن تكون البديل الأمثل للصيغ التمويلية التقليدية، وذلك من خلال عرض التجريبتين الرائدتين في تطبيق هاته الصيغة وفي كل من دولتي ماليزيا والسودان ومدى استفادة الجزائر منها ومحاولة تطبيقها.

اختبار فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: تأكدنا بعد البحث بأن هذه الفرضية صحيحة حيث أن الصكوك الإسلامية تعتبر واحدة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية، والتي استطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويل مستمدة من روح الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: وجدنا جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة، في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، كما أنه يعتمد في الغالب على الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة، ومع بروز البدائل الشرعية واستخدامها حاولت هاته الدول في اعتماد على البدائل الشرعية لتمويل العجز الموازي وذلك عن طريق عدة صيغ تمويلية يطرحها البديل الشرعي والمتمثلة في (الزكاة، الوقف، التكافل الاجتماعي، الصكوك الإسلامية).

الفرضية الثالثة: أكدنا من خلال الفرضية الثالثة أنه من خلال زيادة نمو معدلات الصكوك الإسلامية وزيادة تنوعها والقبال عليها لأكبر دليل على نجاح الصكوك الإسلامية في اعتمادها كأسلوب بديل للأساليب التمويلية التقليدية، كما تعتبر تجربتي دولتي ماليزيا والسودان تجربتين نموذجيتين يقتدى بها في استخدام وتطبيق الصكوك الإسلامية.

الفرضية الرابعة: تم اثبات هذه الفرضية من خلال هاته الفرضية أنه مازالت هناك العديد من العراقيل والمعوقات التي تواجه تطبيق و ادراج الصكوك الإسلامية ضمن المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر وهو يحتم عليها تغيير منظومتها المالية والمصرفية بالقيام بعدة إجراءات وخطوات لتطبيق هاته الصيغ التمويلية الشرعية.

نتائج البحث :

تمكننا من خلال هذا البحث الوقوف على مجموعة من النقاط التي تمثل استخلاصا لأهم النتائج المتعلقة به وقسمنا هذه النتائج إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية هي كالتالي :

أولاً- النتائج النظرية : توصلنا من خلال الجانب النظري لهذا البحث إلى ما يلي :

- 1- اتجاه العجز في الموازنة العامة في البلدان النامية ومنها الإسلامية نحو التفاقم أمر يعكس اختلالا هيكليا في اقتصادها، وتزامن ذلك مع ظهور أزمة التنمية في هذه البلاد من ناحية واقترانه بالصدمات الخارجية الكثيرة التي تلفتها هذه البلدان نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته؛
- 2- لقد أصبحت الصكوك الإسلامية من الأدوات التمويلية الهامة والتي تؤدي إلى تنوع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة، اللازمة لتغطية احتياجات الدولة في تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- 3- لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نمو كبير و متسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية.

ثانيا- النتائج التطبيقية : أما ما توصلنا إليه من خلال الجانب التطبيقي فيتمثل فيما يلي:

- 1- يمكن وصف التجربة الماليزية بأنها التجربة العالمية الأكثر نجاحا في مجال الصيرفة الإسلامية عموما، والصكوك الإسلامية خصوصا، وبذلك أصبحت ماليزيا مركزا عالميا للتمويل الإسلامي، وهي تسعى مستقبلا لتكون مركزا للتمويل العالمي؛

- 2- لقد أثبتت التجربة السودانية أنها تجربة ناجحة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية ذات الصبغة الإسلامية، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في إدارة السيولة، تمويل العجز في الميزانية العامة وتمويل الأصول والمشاريع التنموية الحكومية؛
- 3- لقد أثبتت التجارب العالمية وخاصة الماليزية والسودانية منها، وجود أنواع عملية عديدة من الصكوك يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية، وما أحوج الجزائر اليوم إلى مثل هذه الصيغ لتمويل مشاريعها التنموية في مرحلة ما بعد النفط؛
- 4- يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي والقانوني وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية و هو ما يفوت على الجزائر فرصة الاستفادة من هذه الصناعة في تمويل مشاريعها التنموية في المستقبل.

التوصيات المقترحة :

نقدم فيما يلي أهم التوصيات التي رأينا أنها تستجيب لموضوع بحثنا والتي تمثل تلخيصا وتأكيدا لما تم تناوله وكذا إضافة له للوصول إلى صورة متكاملة بخصوص إطار الدراسة، كما تم تقسيمها هي الأخرى إلى توصيات نظرية وتوصيات عملية.

أولاً- التوصيات النظرية: و التي تضمنت مايلي:

- 1- ضرورة تعريف الناس وخاصة أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات بأهمية الاقبال والتعامل بماته الصيغ التمويلية المبتكرة؛
- 2- تفعيل البحوث والدراسات في مجال المشروعات الاقتصادية التي يتم تمويلها عن طريق الصكوك الإسلامية ومحاولة الاستفادة من التجارب وخبرات الدول الإسلامية في هذا المجال؛

ثانياً- التوصيات العملية: و هي تشمل مايلي:

- 1- ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد؛
- 2- عدم مجازاة الفكر الغربي في ممارسات التوريق بأسلمته وإنما ابتداء أدوات مالية إسلامية جديدة نابعة من الإرث والواقع الإسلامي؛
- 3- الاستمرار في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية تقدم حلاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد؛

4- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر خاصة وأنها تعاني في الآونة الأخيرة من شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وما أحوج الجزائر إلى آليات لتمويل مشاريعها التنموية في مرحلة ما بعد النفط؛

5- ضرورة إنشاء الهيئات الرقابية المستقلة فعالة لمراقبة اليات عمل الصكوك الإسلامية في الجزائر؛

6- ضرورة انفتاح السوق المالي الجزائري على منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وخاصة الصكوك الإسلامية باعتبارها أدوات تمويل حقيقية، تلبي للحكومة احتياجاتها في تمويل مختلف المشاريع (المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية)، بدلا من اللجوء إلى سندات الخزينة والدين العام.

آفاق البحث:

تناولنا من خلال بحثنا هذا الصكوك الإسلامية ودورها التمويل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، غير أن الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع تجعل منه بحثا مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا في المستقبل تعمل على إكمال وإثراء مختلف جوانبه الجديدة بالدراسة .

وفي هذا الإطار فإننا ندرج بعض العناصر المساعدة على ذلك في مايلي:

➤ إسهامات الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

➤ الاطار المؤسسي لتفعيل الصكوك الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية.

وفي نهاية هذا البحث نأمل أن تكون مساهمتنا هذه قد ساعدت في كشف الغموض على بعض القضايا المطروحة عن الصكوك الإسلامية ، والإجابة عن بعض التساؤلات المرتبطة بها، كما نشير إلى أن هذا البحث لم يخلو من القصور الملازم لكل عمل إنساني.

- قائمة المراجع -

أولاً- المراجع باللغة العربية:

① الكتب:

1. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013.
2. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية : مفهومها - أنواعها - آليات التعامل بها - الرقابة عليها- المخاطر و علاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، دار الكتب و الوثائق القومية، مصر، 2014.
3. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 2012.
4. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
5. جمال لعامرة، اقتصاديات الزكاة والدور الجديد للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.
6. قيصر عبد الكريم الهيقي، أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالي (البورصات)، دار أرسال للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2006.

② الأطروحات و الرسائل الجامعية:

7. غلمي زهير، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.
8. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة: الجزائر - تونس-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
9. ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016.
10. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الاسلامية في تطوير السوق الاسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية أنموذجا-، رسالة ماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.
11. صباح براحي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2013.
12. أسامة عبد الحليم الجوزية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت، 2009.
13. مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2008.
14. زاهرة علي محمد بن عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اردن- الأردن 2008.

③ الدوريات و المجلات:

15. هاجيرة ديلمى، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2015.
16. زيدي البشير و حفوطة الأمير عبد القادر، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية- تجربة السودان أنموذجا-، مجلة البحوث في المالية والمحاسبة، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، مسيلة، 2017.
17. دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، العدد الرابع عشر 2013 ديسمبر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
18. بن عزة هشام ويونس صبرينة، دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الاسلامي، مقال متوفر على موقع دار المنهل، ص 09 تاريخ الزيارة 2018/04/10.
19. محمد زيدان وغلمي زهير، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة- مع الاشارة الى دور الاوقاف في الجزائر-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 8، كلية الاقتصاد، جامعة المدية، 2016.
20. أحمد ذيب، ماذا يمكن لوقف ان يقدمه للموازنة العامة في الجزائر- الأسس والمحددات-، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2016.
21. زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الاسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 8، العدد 1، يونيو 2011، ص رقم 33.
22. حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف 1، 2015.

④ التقارير والقوانين:

23. قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، نص المادة رقم 10، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.
24. قانون 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004، المادة 66 الجريدة الرسمية رقم 83 المؤرخ في ديسمبر 2003.
25. الأمر 06-04 المؤرخ في 15 يوليو 2006 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المادة 25، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 19 يوليو 2006.
26. قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 121، الجريدة الرسمية رقم 77، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016.
27. التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنة 2014.
28. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.

5 المؤتمرات والملتقيات والندوات:

29. أنور سيكو وآخرون، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر "تجربة السودان نموذجا"، مداخلة مقدمة الى اليوم الدراسي الأول حول: صيغ التمويل الإسلامي : بدائل لطرق التمويل التقليدية يوم 2017/12/10، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عين تموشنت.
30. حفوطة الأمير عبد القادر وحسام غرداين، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية و آفاق تطبيقها في الجزائر- تجربتي السودان و ماليزيا ، مداخلة مقدمة الى ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، صفاقس تونس يومي 27 و 28 أبريل 2016.
31. معطى الله خير الدين و شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.
32. صالح مفتاح ورمعة عمري، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة في ظل الأزمة النفطية- عرض مقترح تمويلي لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالي الإسلامية يومي 5 و 6 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر.
33. زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالي الإسلامية يومي 5 و 6 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر.
34. هزوشي طارق ولباز أمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخلة مقدمة الى ملتقى دولي الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24- فيفري 2011.
35. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 2014.
36. صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الأول حول: منتجات و تطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 5 و 6 ماي 2014.
37. عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وافاقها المستقبلية، مداخلة مقدمة الى الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، أيام 18-2010/4/20-19.

⑥ المواقع الالكترونية:

38. <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>
39. <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators>.
40. almanhal.com/Files/2/95288.

ثانيا - المراجع باللغة الاجنبية:

41. Ministère des Finances, Notes de présentation des projets de la loi de finances pour 2014 et 2017.
42. Ministère des Finances, Notes de présentation du projet de la loi de finances pour 2003, 2005, 2008, 2014, 2017 ; et Situation des Opérations du Trésor a fin juin 2017.
- 43.